جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : القانون الخاص

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

معاينة مسرح الجريمة ودورها في كشف الحقيقة

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص: القانون القضائي

من إعداد الطالب :

- **نوار مصطفي زهير**

تحت إشراف الدكتور :

- فنينخ عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ..... بن بدرة عفيف .....رئيسا

الدكتور ..... فنينخ عبد القادر.....مشرفا مقررا

الأستاذ..... بن عودة نبيل .....مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

نوقشت يوم:**.2022/07./03**

إهداء

يشرفني أن أهدي ثمرة عملي هذا إلى :

إلى من قال فيهما الله سبحان و تعالى " وأخفض لهما جناح الذل من الرحمن و قل ربـي ارحمهما كما رباني صغيرا"

سورة الإسراء الآية 2

إلى رمز العطف و الحنان إلى ربيع الحياة و قارب النجاة و خلود الذكريات

إلى من كانت السبب في وجودي

" أمي نادية "

الغالية أطال الله في عمرها

إلى من عقد لي دروب الحياة بالحب و إلى من أبصرت في عينيه إشراق المستقبل إلى من احتميت به غدر الزمن

إلى منير دربي أطال الله في عمره .

" أبي علي"

إلى إخوتي و صحبتي و أحبتي

إلى من حملتهم الذاكرة و لم تسعهم السطور في مذكرتي

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

تتم بنعمته الصالحات .

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا و الصلاة و السلام

على خير خلقك محمد بن عبد الله النبي الأمين

اللهم صل وسلم عليه صلاة وسلاما كثيرا

تزف كامل التقدير و العرفان الخالص للأستاذ المشرف

" **فنينخ عبد القادر** "

الذي لم يبخل علينا بتوجهاته ونصائحه التي كانت عونا لنا في إتمام بحثنا هذا فله من الله الأجر و مني كل التقدير

كما نتقدم بجزيل الشكر الكامل لأعضاء اللجنة بما يتلوه من وقتهم وجهدهم في تقييم هذه المذكرة

و الذي سيكون لأرائهم الأثر الكبير في تسديدها وتقويمها

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم تطورا طال جميع أقطاره ونواحيه ومجالاته، ما فتح المجال أمام حتمية تمدد الفكر الإجرامي لمسايرة هذه التغيرات، ومنافسة كل الأبحاث وأساليب التحري الجديدة الهادفة إلى كشف مختلف أنماط الجرائم المستحدثة وتوقيف مرتكبيها، من خلال استقراء مسرح الجريمة، حيث يعد هذا الأخير المرأة الحقيقية التي شهدت كافة وقائع الجريمة ومراحل ارتكابها، بشكل يساعد المحقق الجنائي على إمكانية تحديد شخصية الجاني والاهتداء إليه، الأمر الذي يضفي على مسرح الجريمة ذلك القدر من الأهمية التي تزداد يوما بعد يوم، خاصة مع تزايد الوسائل العلمية التي يمكن أن يستعين بها المحقق الجنائي في ذلك المسرح لكشف ما فيه من حقائق و آثار، قد لا تبدو سهلة بالعين المجردة.

فمسرح الجريمة هو المفتاح لحل لغز أي جريمة، وهو اللبنة الأولى و الهامة لبداية التعامل مع القضية، فإذا صلحت الإجراءات المتخذة فيه صلح مسار التحقيق في القضية بأكملها، لأن مسرح الجريمة ربما يعاينه المتخصصون لمرة واحدة فقط، وبعدها لن يكون متاحا مرة أخرى فإذا لم تكن أعين الخبراء ثاقبة ومدربة، وإذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على هذا المسرح ومحتوياته، فقد تفقد أجزاء من البحث الجنائي، ذلك أن فحص مسرح الحادث هو عمل في غاية المهنية والتخصص، ويتطلب خبرة عملية مع التعليم والتدريب المستمر.

ونجد أن أساليب ارتكاب الجريمة قد تطورت بشكل رهيب وذلك تماشيا مع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم برمته, وقد أصبح المجرم يعرف كيف يستغل هذا التطور في اقتراف جريمته وإخفاء كل الأدلة أو طمسها حتى لا يتم الكشف عنه, وأمام كل ذلك كان من الضروري على الأجهزة المكلفة بالقضاء على الجريمة أن تقوم بتطوير أساليبها من أجل كشف الجرائم ومعرفة مرتكبيها الحقيقيين, وقد مس هذا التطور إجراءات البحث والتحري وكذا التحقيق وطرق الإثبات الجزائي.

وتعتبر مرحلة البحث والتحري هي نقطة انطلاق في مكافحة الجريمة ومعاقبة مقترفيها وردعهم, وللإثبات أهمية كبيرة بالنسبة للمسائل الجزائية ويكون عن طريق ما يسمى بالدليل في الإثبات وهو الوسيلة التي يستعين بها القاضي للوصول إلى الحقيقة, وقد أورد المشرع الجزائري أدلة الإثبات الجزائية في قانون الإجراءات الجزائية وتتمثل في : الاعتراف, الشهادة, المحررات, القرائن, الخبرة, الانتقال للمعاينة.

وتتلخص أهمية دراسة مسرح الجريمة في عدة عناصر أساسية، يسعى المحقق جاهدا لوصول إليها من خلال تعامله مع مكان الحادث، ويتوقف على حسن الإحاطة بهذه المسائل، والوصول إليها على مدى جدية وحرص ودقة المحقق في التعامل مع كافة محتويات المسرح من حقائق ومعطيات، تتحول إلى شواهد توجه المحقق وتعينه في النهاية في فك ألغاز الجريمة، والحصول على الدليل المادي المقنع بكافة الطرق الموافقة للكيفيات والضوابط التي يقرها القانون.

ونظرا لما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية، فإن له أسبابا تنفعنا إلى اختياره، أولا لحب الاطلاع واكتشاف ولو جزء قليل من أسرار مسرح الجريمة، والتعرف على مختلف الأعمال الفنية والتقنية التي تقوم بها الجهات المختصة، وثانيا زيادة المعارف الذاتية في هذا المجال، كما أنه من الواجب موضوعيا المساهمة في توعية الأشخاص بأهمية مسرح الجريمة وخطورة اقتحامه قبل حضور الجهات المخول لها قانونيا، حفاظا على الدليل الجنائي الموجود في مكان الحادث.

وللانتقال للمعاينة الذي أشرنا إليه أعلاه والذي يعتبر دليل إثبات في المادة الجزائية له أهميته ودلالاته الفنية والقانونية والتي تجرنا مباشرة إلى مكان مباشرتها من خلال اعتماد تقنيات وإن كانت حديثة نسبيا من أجل تحديد نطاق ومجال أهم الآثار المادية التي لطالما عمل الجاني جاهدا إلى إخفائها , إلا أنه ورغم ذلك فإنه قد يغفل عن طمس البعض منها.

وإن هذا المجال الذي تتحدد فيه هذه الآثار على اختلافها هو ما يطلق عليه الباحثين الجنائيين مصطلح "مسرح الجريمة" إذ يعتبر الشعاع الذي يضيء للباحث الجنائي الطريق للوصول إلى الجناة وكشف غموض الحوادث من خلال التعامل مع أدوات مسرح الجريمة المتخلفة عند ارتكاب الحادث, وتقترب المساحة أو تبعد في تحديد الجناة وضبطهم في ضوء تعامل الباحث الجنائي تعاملا علميا وفنيا مع الآثار الموجودة بمسرح الجريمة ولا يكون ذلك إلا من خلال إجراء معاينة لمسرح الجريمة الذي يتم بواسطته العثور على كل الآثار المتخلفة فيه, ويتم هذا الكشف باستخدام تقنيات معينة والوسائل العلمية الحديثة.

وكل ذلك له أهمية لا يستهان بها في مجال الإثبات الجنائي لاسيما وأن مسرح الجريمة يعتبر المصدر الأساسي للدليل الجنائي, وأمام انتشار ظاهرة الجريمة التي تفرض على القائمين بالتحقيق اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة بمسرح الجريمة والمحافظة على كل ما يتخلف عن الجناة من آثار والاستعانة بها في الحصول على نتيجة تكشف خبايا الجريمة وتحدد بذلك مرتكبها ليأخذ جزاؤه الذي يستحقه.

ونظرا لما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية، فإن له أسبابا تنفعنا إلى اختياره، أولا لحب الاطلاع واكتشاف ولو جزء قليل من أسرار مسرح الجريمة، والتعرف على مختلف الأعمال الفنية والتقنية التي تقوم بها الجهات المختصة، وثانيا زيادة المعارف الذاتية في هذا المجال، كما أنه من الواجب موضوعيا المساهمة في توعية الأشخاص بأهمية مسرح الجريمة وخطورة اقتحامه قبل حضور الجهات المخول لها قانونيا، حفاظا على الدليل الجنائي الموجود في مكان الحادث.

بكافة جوانب الموضوع و إظهار نواته أمام القارئ، ارتأينا توجيه الباحث نحو تتبع الإجابة عن الإشكالية الأساسية المعبر عنها بالسؤال الرئيسي : إلى أي مدى يمكن لمسرح الجريمة أن يسهم ويرشد المحقق إلى هوية المشتبه في ارتكابه الجريمة باقل جهد ووقت؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية إشكاليات فرعية تتعلق إحداها بنطاق وحدود مسرح الجريمة، فيما تتعلق الأخرى بمدى الكشف عن هوية مرتكبي الجريمة انطلاقا من مسرحها؟

ولعل الغاية من دراسة موضوع (معاينة مسرح الجريمة ودورها في كشف الحقيقة) محاولة إبراز دور وأهمية مسرح الجريمة في الكشف عن هوية المجرم من خلال فحص مختلف الآثار الجنائية الموجودة فيها، تحقيقا للعدالة باقل تكاليف و أقصر طريق و إرضاء للرأي العام المتطلع إلى تحقيق العدالة.

ومما لا شك فيه أن لكل بحث صعوبات تعترض الباحث أثناء إعداده، وبحثا لا يند عن القاعدة رغم قلة المراجع الوطنية العامة والمتخصصة، وكذا التحفظ الكبير من الجهات الأمنية الخدمة في هذا المجال، فإن هذا لم يقلل من عزيمتنا في تجميع المادة العلمية من مختلف المراجع المعروفية وفق تصور منهجي و علمي، اقتضاء الموضوع أن يكون وصفيا، لأنه الأنسب لوصف مختلف الأعمال والأساليب والطرق التي يقوم بها الفريق المتكامل في مسرح الجريمة، من حفظ للأثار وتحريزها، وقد يكون التحليل جانب في شقه المتعلق بتحليل المعطيات، وإبراز نتائج التحقيق الجنائي من قبل عناصر فرق الشرطة العلمية الميدانية، أو في المخابر الجنائية وكذا تقارير الخبراء.

ولأجل الإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات المتفرعة عنها قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين تطرقنا في الأول إلى الفصل الأول بعنوان الايطار المفاهيمي للمسرح الجريمة حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول ماهية مسرح الجريمة ، وفي المبحث الثاني إلى وسائل وكيفية التعامل مع مسرح الجريمة.

أما الفصل الثاني سنتطرق فيه آثار مسرح الجريمة ودورها في التحقيق الجنائي في المبحث الأول سنتطرق الآثار البيولوجية، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى آثار الطبعات.

وفي الأخير أنهينا هذا البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات التي توصلنا لها من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول
الايطار المفاهيمي للمسرح الجريمة

تمهيد :

لكل جريمة مكان ولكن ليس لزاما أن يكون لكل جريمة مسرح فجريمة السلوك المجرد ايجابيا كان أم سلبيا لها مكان ولكن ليس لها مسرح،[1] و إن أهم ما يهدف إليه القائم بالتحقيق بصفة عامة هو تحقيق عملية الإثبات الجنائي بما تهدف إليه هذه العملية من تقديم أدلة ثبوت ارتكاب الجاني الجريمة أو تأكيد أدلة البراءة منها, كون أن المحقق هو الشخص المنوط به الكشف عن الحقيقة . و يمثل مسرح الجريمة بالنسبة إليه الحلقة الأهم التي يستطيع التعامل معها في هذه المرحلة , و هذا ما يجعلنا نفكر في الأساليب القادرة على تحويل مسرح الجريمة من مجرد معطيات جامدة إلى شواهد شاهدة تستطيع أن توجه المحقق و تقدم له أدلة تعينه في النهاية على حسن استرجاع تلك الجريمة حال ارتكابها و فك ألغازها, وكل ذلك من خلال انتقال المحقق والقيام بمعاينة مسرح الجريمة.

وعليه فإن مسرح الجريمة يعتبر هو الشاهد الصمت عن أسرار الجريمة ومكوناتها باعتبار أن هذه الأخيرة قد وقعت على أرضه و فوق سطحه, وباعتبار أن التطور قد رافق أساليب ارتكاب الجرائم و أدواتها كان لابد أن يواكبه إتباع وسائل تجعل من الشاهد الصامت شاهدا ينطق بكل الحقيقة, وقبل التطرق إلى هذه الأساليب كان لابد علينا التطرق إلى مفهوم مسرح الجريمة , ثم التطرق إلى نطاقه وفي الأخير التطرق إلى وسائل و كيفية التعامل مع مسرح الجريمة .

حيث سنتناول في هذا الفصل في مبحثين ، نتعرض في المبحث الأول حول ماهية مسرح الجريمة ، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى نطاق مسرح الجريمة.

1- طارق إبراهيم الدسوقي عطية: مسرح الجريمة في ضوء القواعد الإجرائية الأساليب الفنية، دار الجامعة الجديدة، طبعة 2012 ، ص 43.

المبحث الأول :ماهية مسرح الجريمة

يعتبر مسرح الجريمة المرآة الحقيقية التي شهدت كافة واقع الجريمة و مراحل ارتكابها ، ويتمتع مسرح الجريمة بقدر كبير من الأهمية في مجال التحقيق القضائي الذي يقوم به المكلفين بالتحقيق قصد الوصول إلى الحقيقة و الكشف عن الجناة الحقيقيين لذلك كان لابد من التطرق إلى مفهوم مسرح الجريمة من خلال تعريفه و تحديد الجرائم التي لها مسرح جريمة و أهمية مسرح الجريمة ونطاق مسرح الجريمة.

المطلب الأول : تعريف مسرح الجريمة

يعتبر مسرح الجريمة هو الشاهد الصامت المتحدث عن مكونات السر للجريمة التي تمت على أرضه وفوق سطحه ، و نظرا للتطور التقني في الأدوات الجريمة فلابد أن يتبع أساليب جديدة في الكشف عن الجريمة . [1]

بما أن مسرح الجريمة يعتبر هو المكان الذي تنبثق عنه كافة الأدلة سواء التي تدين المتهم أو تبرؤه باعتباره مستودع سرها ، فنجد أن البعض يحدد مسرح الجريمة على أنه " الرقعة الجغرافية التي حدثت فوقها الجريمة بكافة جزيئاتها و مراحلها " . و يذهب البعض الآخر إلى أنه : " المكان الذي انتهت فيه أدوار النشاط الإجرامي للجاني ، ويبدأ منه نشاط القائم بالتحقيق بقصد البحث عن الجاني من واقع الآثار التي خلفها في مسرح الجريمة[2] .

ونلاحظ على هذا التعريف أنه حدد مسرح الجريمة و حصره في المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة أو التي تم فيها الجاني القيام بالنشاط الإجرامي. و من ذلك فإن المكان الذي بدأ فيه

1- محمد لطفي عبد الفتاح ، القانون الجنائي و استخدامات التكنولوجيا الحيوية ، دار الفكر و القانون ، ط 1 ، مصر ،2010 ، ص 159.

2- محمد حماد مرهج الهيتي : الموسوعة الجنائية في البحث والتحقيق الجنائي . الأدلة الجنائية المادية . مصادرها, أنواعها, أصول التعامل معها. 2008 . ص 67 .

نشاط الجاني يخرج من إطار مسرح الجريمة , ولكن نرى إن التعريف الذي جعل مسرح الجريمة هو الرقعة الجغرافية التي تقع فوقها الجريمة أكثر دقة من التعريف الثاني .

وهناك من يعرف مسرح الجريمة بأنه :" ذلك المكان الذي يحدث فيه تنفيذا لجريمة احتكاك عنيف للجاني بمحتوى سطحها المادي سواء كان هذا المحتوى شخصا أو شيئا." [1] ومن هذا التعريف نلاحظ أمران:

الأول : أنه حدد حدود مسرح الجريمة بالمكان الذي يحدث فيه عمل يدخل في تنفيذ الجريمة و من ذلك تستبعد الأمكنة التي يخفي فيها الأشياء التي تدل على ارتكابه للجرم أو لإخفاء معالم جريمته بعد ارتكابها و بالتالي لا تعتبر تابعة لمسرح الجريمة .

الثاني : قصر الإحتكاك الذي يمكن أن تتولد عنه آثار تفيد التحقيق بالآثار التي تنتج عن احتكاك الجاني فقط دون أن يذكر الآثار التي يمكن أن تتخلف نتيجة الاحتكاك الذي يمكن أن يحدث جراء الأدوات التي يحملها أو يستخدمها الجاني في ارتكاب جريمته و التي لا تقل أهمية عن الآثار التي تتخلف عن احتكاكه بمحتوى مسرح الجريمة .

وهناك تعريف آخر يذهب فيه البعض إلى القول بأن المقصود بمسرح الجريمة المكان الذي ينبثق منه كافة الأدلة ويعطي سلطة التحقيق شرارة البدء في البحث عن الجاني و يكشف النقاب عن الأدلة المؤيدة للاتهام و يصلح لإعادة بناء الجريمة أي هو المكان الذي يمكن فيه تمثيل أحداثها كما وقعت[2] .

1- محمد حماد مرهج الهيتي : الموسوعة الجنائية في البحث والتحقيق الجنائي . الأدلة الجنائية المادية . المرجع السابق ، ص 68.

2- محمد حماد مرهج الهيتي : الموسوعة الجنائية في البحث والتحقيق الجنائي . الأدلة الجنائية المادية . المرجع السابق ، ص 68.

ويلاحظ على هذا التعريف أن مسرح الجريمة لا يشمل فقط أدلة الاتهام بل يضم كذلك جميع الآثار المتخلفة عن الجريمة بما فيها أدلة البراءة . و نلاحظ أن هذا التعريف أغفل هذا الأمر إلى جانب ذلك أنه قد يتحدد مسرح الجريمة بمكان واحد و إنما بعدة أماكن .

لذلك يمكن تعريف مسرح الجريمة على أنه المكان أو مجموعة الأماكن التي تشهد مراحل تنفيذ الجريمة , و احتوى على الآثار المتخلفة عن ارتكابها , و بالتالي يعد ملحقا لمسرح الجريمة كل مكان شهد مرحلة من مراحلها المتعددة [1] .

فمسرح الجريمة يمكن أن يكون واحد كما يمكن أن يكون أماكن متعددة تعطي آثار ذات دلالة على ارتكاب الجريمة وتشير إلى الأدوار التي مرت بها من البداية إلى النهاية, وإن هذا الأمر يساعد القائم بالتحقيق كثيرا في استنتاج التصور الفني الحقيقي للجريمة. و بالتالي يعد من مسرح الجريمة كل مكان يستدل منه على آثار ذات صلة بالجريمة وتفيد التحقيق كالطريق الذي يسلكه للوصول إلى مكان الجريمة الرئيسي و الطريق الذي غادر منه أي بعد ارتكاب جريمته أو المكان الذي أخفى فيه الأموال المسروقة أو جثة القتيل مثلا .

لم يتطرق المشرع الجزائري لتعريف مسرح الجريمة كما انه واقتداءا بالتشريع الفرنسي لم يأخذ بهذا المصطلح وإنما أورد عدة تسميات تدل كلها على مسرح الجريمة، ومنها المادة 42 من قانون الإجراءات الجزائية التي جاء فيها "مكان الجناية" والمادة 43 منه التي نصت على " مكان الجناية....الأماكن التي وقعت فيها الجريمة"، المادة 51 ،50 "مكان الجريمة" و المواد62،60،56"مكان الحادث" والمواد 329،40،37 "مكان وقوع الجريمة" و المادة 79

1- محمد حماد مرهج الهيتي،المرجع السابق ، ص 69

"أماكن وقوع الجريمة"، ليأخذ المشرع الجزائري لأول مرة بتسمية "مسرح الجريمة" في المرسوم الرئاسي 04 /183 [1] ، أين جاء في المادة 04 منه "....الآثار و الوثائق المأخوذة من مسرح الجريمة".

الفرع الأول : الجرائم التي لها مسرح جريمة .

من خلال تعريف مسرح الجريمة يتبادر إلى الأذهان بأن كل الجرائم مهما كان نوعها سواء كانت من الجرائم ذات النتيجة, أومن الجرائم ذات السلوك المجرد لها مسرح جريمة يمكن أن يباشر المحقق الجنائي فيه عمله, فإذا كان مسرح الجريمة هو الرقعة المكانية التي اتخذها الجاني مكانا لتنفيذ جريمته, فإن من شأن ذلك يكون لكل جريمة مسرح, لكن هذه النتيجة المنطقية لا يوافقها الواقع, ذلك أن مسرح الجريمة يتحدد بالآثار ذات الطبيعة المادية, و بناءا على هذا يمكن القول أن مسرح الجريمة غالبا ما يكون ظاهرا و محددا في الجرائم ذات النتيجة على خلاف الجرائم الشكلية التي تتمثل في جرائم السلوك المجرد حيث يتفق الفقه على أنه يسمى مكان و ليس مسرح [2] .

ويذهب جانب من الفقه للتمييز بين الجرائم التي لها مسرح و الجرائم التي لها مكان, حيث يشترط لتوافر مسرح الجريمة أن يقع الحدث الإجرامي على مجني عليه محدد سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا, فالقتل و السرقة من مكان مسكون يقع كل منهما على مجني عليه محدد و بالتالي يكون لكل منهما مسرح, و هذا يختلف عن الجرائم غير المحددة المجني عليه كانتهاك حرمة الأديان , فيكون للجريمة مكان و لا يصدق عليه وصف مسرح الجريمة ذلك أنها تقع على الدولة كمجني عليه مباشر و غير مباشر .

1- مرسوم رئاسي، المتضمن استحداث المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني وتحديد قانونه الأساسي، ج ر، عدد 41 ،مؤرخ في 26 جوان 2004 .

2- محمد حماد مرهج الهيتي : نفس المرجع . ص68 . 69

وعليه فإنه على حسب الجرائم و اختلافها قد يختلف مسرح الجريمة من حالة إلى أخرى , و يقع على عاتق المحقق تحديدها و الربط بين الأحداث المكونة لها , لذلك يعتبر تحديد وقوع الجريمة من عدمها من أولويات المحقق , خاصة إذا تعلق الأمر بوفاة شخص لأنه غالبا ما تكون هذه الوفاة راجعة لأسباب طبيعية , لذلك نجد مسرح الجريمة يأخذ عدة أشكال و يشمل ما يلي :

- حالة حادث مرور
- حادث موت عرضي " تعدد الأسباب "
- موت ناتج عن انتحار " تعدد الأسباب "
- جريمة قتل " تعدد الأسباب "
- في حالة موت مفاجئ مع وجود أو عدم وجود أسباب مشكوك فيها
- الدخول أو محاولة الدخول إلى مبنى بالقوة أو إلى مصرف
- السرقة, الاعتداء الجنسي, الاعتداء بالسلاح
- في حالة التعرف على جثة متفسخة أو عبارة عن هيكل عظمي
- في حالة التعرف على ضحايا الحوادث الكبرى : الزلازل , الفيضانات ....
- حادث حريق , انفجار
- في حالة التحري عن المخدرات
- في حالة معاينة سلاح ناري

الفرع الثاني : أهمية مسرح الجريمة

تبرز أهمية مسرح الجريمة في كونه مستودع سر الجريمة ، الذي يحتوي على الآثار المتخلفة عند ارتكابها, و باعتبار أن مسرح الجريمة المرآة الحقيقية التي شهدت وقائع الجريمة ومراحل ارتكابها بشكل يساعد المحقق على تحديد شخصية الجناة و الاستشهاد إليهم ذلك ما يضفي على مسرح الجريمة ذلك القدر من الأهمية التي تزداد يوما بعد يوم خصوصا مع تزايد قدر الاكتشاف العلمي, و توظيف العديد من الوسائل العلمية التي يمكن أن يستفيد منها المحقق الجنائي في ذلك المسرح لكشف ما فيه من حقائق و آثار قد يتعذر رؤيتها بالعين المجردة, و من الأقوال المتعارفة في البحث الجنائي "مسرح الجريمة هو مستودع سرها" و من كل ذلك تبرز الأهمية القصوى لمعاينة مسرح الجريمة كحجر زاوية ينطلق منها مخطط البحث في أي جريمة, و يدل ذلك على تلك الأهمية ما درج عليه العمل في المعامل الجنائية في الدول المتطورة من وجود ضابط المباحث المكلف بالتحري و كشف غموض الحادث, و لقد سارت الجزائر على هذا النهج وذلك من خلال إنشائها إلى مراكز متخصصة للقيام بمختلف المعاينات المتعلقة بمسارح الجريمة وما يتعلق بالجرائم.

و لمسرح الجريمة أهمية متعددة الجوانب منها ما يتعلق بالجريمة نفسها ، و منها يتعلق بتحديد الشخصية المشتبه فيه أو المجني عليه ، أو ما يتعلق بالمحقق نفسه [1]

فإلى جانب المخابر الجهوية للشرطة العلمية التابعة للمعهد الوطني للعلوم الجنائية بالجزائر العاصمة قد تم إنشاء المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني, وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشأ بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 26 جوان 2004 وهو تابع لوزارة الدفاع الوطني وموضوع تحت وصاية الدرك الوطني, ومن مهام المعهد الأساسية: خدمة العدالة, وذلك بدعم وحدات التحري والتحقيق في ممارسة الشرطة

1- لوبيد مختار ، دور الدليل المادي الجنائي في الكشف عن الجريمة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص علم إجرام غير منشورة ،جامعة سعيدة ، 2014 ، ص 37.

القضائية عن طريق إجراء الخبرات والفحوصات العلمية ومساعدة المحققين ودراسة وتحليل الظواهر الإجرامية, و تسيير المعطيات الإجرامية...

ويمكن توضيح الأهمية القصوى للمسرح في النقاط التالية :

* يعتبر مسرح الجريمة المكان الذي ينطلق منه المحقق الجنائي لكي يتأكد من خلاله حقيقة وقوع الفعل, و ما إذا كان يشكل جريمة أم لا, و كونه عمديا أو غير عمدي .

* في حالة التأكد من كون الفعل يشكل جريمة , و لم يكن ما وقع فعلا قد وقع بصورة عرضية أو قضاء و قدر , فإن مسرح الجريمة يمكن من خلاله التعرف على كافة ملامح الأعمال المكونة للسلوك الإجرامي أو المتممة للجريمة, إلى جانب استظهار الملامح التفصيلية لأسلوب ارتكاب الجريمة .

* أنه المكان الذي من خلاله يتم التعرف علي ظروف الجريمة و البواعث التي دفعت الجاني إلى ارتكابها.

* إن حسن التعامل مع مسرح الجريمة من شأنه أن يتيح الفرصة للمحقق الجنائي للتعرف على ملامح شخصية الجاني, ورصد أسلوبه الإجرامي الذي اتبعه في الوصول إلى مسرح الجريمة ومغادرته له أي تحديد الكيفية التي اقترب بها من مسرح الجريمة وتعامل معه والكيفية التي انسحب بها منه, لأن من شأن ذلك تسهيل مهمة المحقق الجنائي في اقتفاء أثر الجاني وتسهيل مهمة القبض عليه.

* إن من أهمية مسرح الجريمة والعناية بدراسته من شأنه أن يؤدي إلى حسن الاستهداء على التفكير الإجرامي للجاني و إمكان التعرف على ما إذا كان تعامله قد كان بشكل غير مقصود أو بشكل مقصود غايته تضليل أجهزة العدالة وإبعادها عن هدفها في إمكان التعرف عليه و الاهتداء إلى شخصيته الحقيقية.

* يمكن من خلال معاينة مسرح الجريمة العثور على الآثار التي تعتبر الأدلة المادية القاطعة كآثار البصمات والأقدام والبقع والآلات والعثور على آثار الشعر وغيرها.

* تنقل هذه المعاينة للقاضي صورة لمسرح الجريمة وكيفية ارتكابها فييسر له بذلك تصور وقوعها ومتابعة إجراءات المحكمة عن اقتناع .

المطلب الثاني: نطاق مسرح الجريمة

إن لتحديد نطاق و حدود مسرح الجريمة أهمية بالغة في مجال جمع الاستدلالات والتحقيق الجنائي، بتحديد زمان و مكان البحث عن الدليل، فتتجلى هذه الأهمية في إثبات الجريمة ونسبتها إلى شخص مرتكبيها من و تحديد الاختصاص المكاني لضباط الشرطة القضائية و وكيل الجمهورية وقضاة التحقيق و المحكمة المحال إليها المتهمين من جهة[1] ، كما أن مسرح الجريمة من شانه تحديد وسيلة، ووقت ارتكابها الأمر الذي قد يغير من وصف الجريمة من الجنحة إلى الجناية في الحالات التي يحددها القانون، وقد اختلف فقهاء القانون الجنائي في تحديد نطاق مسرح الجريمة بين موسع و مضيق له[2]، وسوف نتناول فيما يلي تحديد النطاق الشخصي لمسرح الجريمة ثم النطاق المكاني وأخيرا النطاق الزمني.

الفرع الأول : النطاق الشخصي لمسرح الجريمة المجني عليه .

يدخل ضمن النطاق الشخصي لمسرح الجريمة بصفة عامة كل شخص له علاقة بمسرح الجريمة سواء أكان المجني عليه أو الجاني أو المترددين عليه بحكم علاقاتهم بمكان الجريمة أو بحكم مهنتهم أو من تصادف وجوده على مسرح الجريمة حال ارتكابها, و سوف

1- المواد 37،40،329 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

2- حمادي زهرة، أساليب و فنيات التحري في مسرح الجريمة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة المسيلة دفعة 2102 ، ص 2.

نتطرق إلى كل فئة منهم لإبراز أهمية فحص كل منها في إنجاح إجراءات البحث و التحري لكشف غموض تلك الجرائم و ذلك على النحو التالي:

أولا : المجني عليه

وهو الشخص الذي وقع عليه ضرر من جراء ارتكاب الجريمة سواء كان الضرر وقع على جسمه أو على أمواله أو على عرضه أو مصالحه, و قد أعطى له القانون الحق في أن يتأسس كطرف مدني أمام الجهات القضائية قصد المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به , و تختلف صورة المجني عليه أو الضحية حسب نوع كل جريمة وظروف ارتكابها ، فيلاحظ أن هناك بعض الجرائم لا يكون فيها المجني عليه شخصا طبيعيا, وهي الجرائم التي تقع على الأشخاص المعنوية مثل الدولة ومصالحها, كما قد يكون المجني عليه من الأشخاص الطبيعيين, كما يمكن تصور عدم وجود مجني عليه إطلاقا في بعض الجرائم الشكلية التي تشكل مخالفة للقانون[1] .

ثانيا : المبلغ

و هو الشخص الذي يتقدم بالإبلاغ عن الجريمة دون أن يقع عليه ضرر مباشر أو على ذويه أو على مصالحه, ويكون دافعه على البلاغ وازع ضميره أو إنسانيته أو وطنيته و هنا يهتم القائمين بالبحث والتحري بمعرفة المعلومات الكافية عن المبلغ , من حيث مهنته و محل إقامته و سبب تواجده بمكان الحادث و كيفية اكتشافه للجريمة ووقت وقوعها, و إذا ما كان له علاقة بأطراف الجريمة, وكيفية ارتكابها وكذا المعلومات الأولية عنها التي يبنى عليها التحقيق لكشف غموضها[2] .

1- مصطفى محمد الدعيدي: التحريات والإثبات الجنائي . 2008 . ص 144

2- . مصطفى محمد الدعيدي : نفس المرجع. ص 145

ثالثا :المترددون على مسرح الجريمة

يمكن تقسيم المترددين على مسرح الجريمة من حيث سبب التردد على النحو التالي :

1 . المترددون بحكم علاقتهم بمسرح الجريمة: و هم الذين يمتون بصلة قرابة أو صداقة مع المجني عليه أو أحد القاطنين بمسرح الجريمة .

2 . المترددون بحكم مهنتهم: مثل حراس مواقف السيارات, عمال الملاهي, السماسرة, حراس العقارات سواء المنازل أو الأراضي بمسرح الجريمة.

و عليه فإن الاستفسار عن جميع المترددين على مسرح الجريمة من حيث علاقاتهم ومشكلاتهم وسلوكهم وتعاملاتهم في الوقت المعاصر لوقوع الجريمة له أثره الفعال في إنجاح التحريات لكشف غموض الحوادث و معرفة فاعليها, و الواقع العملي يدل دائما إنه قد يكون من بين هؤلاء المترددين من ارتكب الجريمة بالفعل.

3 . المتواجدون بحكم الصدفة: و هم أشخاص لا علاقة لهم بمسرح الجريمة إلا أنهم يدخلون ضمن النطاق الشخصي لمسرح الجريمة لسبب تواجدهم و لو على سبيل المصادفة به , خاصة إذا تعاصر وجودهم به مع وقت ارتكاب الجريمة, فهنا يجب على القائم بالبحث والتحري أن يقوم بالتأكد من سلوكهم قبل و أثناء وبعد ارتكاب الجريمة, والتعرف على محل إقامتهم ومهنتهم , والوقوف على سبب تواجدهم بمسرح الجريمة حال ارتكابها, ونظرا لأهمية كل ذلك فيجب الإنتقال السريع قدر الإمكان إلى مسرح الجريمة حتى يتم التوصل إليهم قبل مغادرتهم مكان الحادث لأنه قد يكون من بينهم من ارتكب الجريمة أو من اشترك في ارتكابها. أو من يكون لديه معلومات قد تفيد في التوصل إلى تحديد شخصية الجاني[1].

1- مصطفى محمد الدغيدي: نفس المرجع. ص 145 . 146

رابعا : المتهم

المتهم هو من حامت حوله الشبهات على أنه مرتكب الحادث, ولاشك في أن ضبط المتهم بمسرح الجريمة له دوره الفعال في كشف غموض الحوادث كما في حالات التلبس , حيث يكون المتهم في وضع لا يمكنه التنصل من فعلته أو إنكارها, أما إذا لم يضبط المتهم على مسرح الجريمة و تمكن من مغادرته قبل اكتشاف الجريمة , ففي هذه الحالة يجب على الباحث الجنائي جمع كافة المعلومات عنه من حيث علاقاته وخلافاته وسلوكه في وقت سابق ومعاصر ولاحق على ارتكاب الجريمة , وتبيان ما إذا كان له علاقة بالجريمة من عدمه .

الفرع الثاني : النطاق المكاني لمسرح الجريمة

لقد أجمع عليه الخبراء في مجال البحث الجنائي بمختلف دول العالم على أن مسرح الجريمة يعتبر هو مستودع سرها, لاحتوائه على الآثار المادية, والأدلة التي تؤدي إلى كشف الحقيقة, الأمر الذي دفع بالبعض منهم إلى التوسع في تحديد النطاق المكاني لمسرح الجريمة فامتدوا به إلى الأماكن المجاورة و الطرقات الموصلة إليه بقصد توسيع دائرة البحث عن الآثار المادية المتعلقة بالحادث, لذلك يذهب الفقه في ذلك إلى اتجاهين: الاتجاه الأول يرى بإمكانية امتداد مسرح الجريمة إلى خارج المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة, والاتجاه الثاني يرى خلاف ذلك.

الرأي الأول: يرى أن مسرح الجريمة لا ينحصر في المكان الذي نفذ به السلوك الإجرامي المكون للجريمة, إنما يمكن أن يمتد إلى خارج المكان الذي نفذ به السلوك المادي المكون للجريمة, فمسرح جريمة قتل مثلا يمتد إلى مكان إخفاء الجثة, كذلك إلى سكن القاتل إذا أخفى به ملابسه الملوثة بالدماء, ويمكن تحديد مسرح الجريمة طبقا لهذا الرأي كما يلي:

– حالة ارتكاب الجريمة دون مساهمة آخرين و وقوعها بأكملها في مكان واحد و بفعل واحد فهنا لا توجد صعوبة في تحديد الإطار المكاني لمسرح الجريمة, لأن عناصر الركن المادي تتحقق في أمكنة وأزمنة محددة. وتتكون الجريمة بالسلوك الذي يأتيه الجاني و يظهر في العالم الخارجي إيجابيا كان أم سلبيا ، عمديا كان أم خطأ, مخالفا للقانون أم متسما بالرعونة, مع توافر الإدراك والإرادة, ويبدأ مكان و زمان ارتكاب الجريمة مع بداية السلوك الخارجي وينتهي بتحقيق النتيجة مع توافر علاقة السببية بين السلوك و النتيجة, وهذه الصورة يعبر عنها بالجريمة البسيطة, وهنا ينطبق مكان الجريمة على النطاق المكاني لمسرح الجريمة.

– حالة ارتكاب الجريمة دون مساهمة و وقوعها من عدة أفعال متكررة, أو أن الفعل فيها مستمر, مثل حمل سلاح بدون رخصة, و يتضح أن الإطار المكاني لمسرح الجريمة في هذه الحالة يتكون من الأماكن التي وقعت فيها الأفعال المادية المكونة لهذه الجرائم و تخلفت بها الآثار .[1]

– حالة المساهمة الجزائية: فإن النطاق المكاني لمسرح الجريمة يشمل كل الأمكنة التي شاهدت أفعال المساهمين سواء أكانت هذه الأفعال من الأفعال الرئيسية المكونة للجريمة أو حتى التي تعدّ من الأعمال التحضيرية طالما اقتضى القيام بها تواجد المساهم في مسرح الجريمة.

وعليه فإن الباحث يرى أن النطاق المكاني لمسرح الجريمة يجب أن يأخذ بمعيار التوسعة لا التضييق الأمر الذي يساعد على كشف غموض الحوادث المجهلة وضبط الفاعلين فيها وهذا ما اتجه إليه أغلب الفقهاء, ليشمل كل مكان يقع فيه السلوك الإجرامي أو جزء منه أو تتحقق النتيجة .

1–طارق إبراهيم الدسوقي عطية، المرجع السابق، ص20

الرأي الثاني : يرى هذا الاتجاه أن مسرح الجريمة هو مكان ارتكابها وهو ما قصده المجرم عند اقترافه للجريمة, وبقائه فيه فترة الارتكاب, أو يلتقي فيه بالمجني عليه, ثم يغادره محققا هدفه من الجريمة, أو يخيب أمله في ذلك[1] وأن مسرح الجريمة محدد بنوعية الجريمة المرتكبة في نطاقه ولا يمتد إلى مكان آخر, حيث أن كل جريمة لها مسرحها, باختلاف مسمياتها. ففي جريمة القتل مثلا إذا قام الجاني بإخفاء الجثة في مكان آخر غير الذي ارتكبت فيه يكون هذا المكان الأخير مسرحا جديدا لجريمة إخفاء الجثة وانتهاك حرمة الميت , كذلك الأمر بالنسبة للسرقة في حالة إخفاء المسروقات فهنا ينتقل مسرح الجريمة إلى مسرح جريمة أخرى و هي جريمة إخفاء المسروقات[2] .

وبناءا على هذه الآراء فإن تقنيي مسرح الجريمة من المخابر العلمية يعتبرون أن مسرح الجريمة يتكون من:

مسرح الجريمة الأولي: وهو منطقة, مكان أو شيء أين تم وقوع الحادث, حيث تتركز معظم الدلائل المادية.

مسرح الجريمة الثانوي : وهو عبارة عن الأماكن أو الأشياء التي من المحتمل العثور فيها على أدلة متعلقة بالحادث , أيضا الأدلة المادية المهمة يمكن أن يتم نقلها بعيدا عن مسرح الجريمة الأولي, كمثال عن ذلك: في حالة وفاة, نقل مركبة سير استعملت في جريمة سرقة باستعمال السلاح, المشتبه فيه, بيئة المشتبه فيه, سيارة المشتبه فيه, السلاح المستعمل في الجريمة. [3]

1- مصطفى محمد الدعيدي: نفس المرجع . ص 147

2- محمد حماد مرهج الهيتي: نفس المرجع . ص 72

3-حمادي زهرة، المرجع السابق، ص 20.

الفرع الثالث: النطاق الزماني لمسرح الجريمة

إن قانون الإجراءات الجزائية يشترط إجراء المعاينة في زمن محدد و ذلك ما يفهم من خلال نصوصه أن تجرى عقب ارتكاب الجريمة مباشرة و قد استخدم المشرع كلمة "على الفور" [1]جاءت في المادة 42 من نفس القانون بعد التبليغ مباشرة عن جناية في حالة تلبس والانتقال بدون تمهل إلى مكان وقوع الجناية. وهو ما يفهم منه أن زمن الإنتقال للمعاينة يأتي عقب ارتكاب الجريمة وعلم السلطات بها مباشرة أو بتوافر حالة التلبس .

و ليس معنى ذلك أن يبدأ المحقق إجراءات التحقيق بالمعاينة و لكن له حرية الإنتقال لإجراء المعاينة من عدمه, حيث أن هناك بعض الجرائم لا يكون للمعاينة جدوى فيها لعدم احتوائها على آثار مادية و لسهولة إثباتها بوسائل إثبات أخرى, بالإضافة إلى أنه لا تجري معاينة في المخالفات لبساطتها و لعدم احتوائها في الغالب على مخلفات لآثار مادية, و اختيار وقت الإنتقال أيضا فقد تبدأ إجراءات التحقيق بالمعاينة وقد يباشرها في منتصف التحقيق أو قبل الانتهاء منه, و المعيار هنا ما يراه المحقق ملائما للاستفادة من نتائج المعاينة , و هذا يختلف من واقعة لأخرى وفقا لظروف كل جريمة . [2]

و هذا يؤدي إلى التساؤل هل من الممكن إجراء المعاينة حال ارتكاب الجريمة أو قبل وقوعها ؟

بالنسبة لإجراء المعاينة حال ارتكاب الجريمة اتضح أن ضباط الشرطة القضائية قد يعاين الجريمة حالة ارتكابها أثناء قيامه بإجراء التحريات أو الدوريات العادية فيقوم بضبطها.

أما بالنسبة لإجراء المعاينة قبل ارتكاب الجريمة و إن كان ذلك يعد أمرا غير مألوف إلا أن بعض خبراء البحث الجنائي يفرقون بين مسرح الجريمة التي ارتكبت بالفعل و مسرح

1-عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص30.

2- مصطفى محمد الدعيدي: نفس المرجع . ص 150

الجريمة التي لم ترتكب بعد , و يطلقون على الأول مسرح الجريمة المرتكبة و على الثاني مسرح الجريمة المنتظر , و هو المكان الذي ينوي الجناة تنفيذ جريمتهم فيه, ويعرف من خلال التحريات وتكون هنا المعاينة قبل ارتكابها لتحديد أبعاد المكان لمعرفة مداخله ومخارجه ومحتوياته وكيفية الوصول إليه وإلى الأشخاص الذين ينوون ارتكاب جريمتهم فيه عن طريق المراقبة , وكذا معاينة وسائل الإنتقال كالسيارات التي سوف يستخدمها الجناة في ارتكاب جريمتهم, ويهدف ذلك إلى اتخاذ الإجراءات لمنع الجريمة أو لضبطها في حالة الشروع مثل محاولة تهريب مواد مخدرة أو ممنوعات .

أما في الواقع العملي في مجال البحث الجنائي والتحريات يلزم القائمين عليها القيام بإجراء المعاينة لأكثر من مرة وخاصة في حالة الجرائم المجهولة فإن خبراء البحث الجنائي يولون إعادة و تكرار المعاينة لأكثر من مرة أهمية خاصة, الأمر الذي يفيد كثيرا في كشف غموض الحادث ونجاح عملية البحث عن الآثار المادية التي قد تخفى على القائمين بالمعاينة في المرة الأولى .

المبحث الثاني : وسائل و كيفية التعامل مع مسرح الجريمة

نظرا إلى الأهمية التي يتمتع بها مسرح الجريمة باعتباره هو مستودع سر الجريمة , وأنه المكان الذي يمكن أن نستخلص منه الآثار المادية, فإن ما يمكن القول بصدد ذلك هو أن مسرح الجريمة كلما بقي على هيئته وتمت حمايته من العبث والتدخل, المقصود وغير المقصود, بفعل الجاني أو المجني عليه, أو بفعل الطبيعة فإن من شأن ذلك أن يساعد على نجاح أو فشل إجراءات إثبات الجريمة والكشف عن مرتكبها .

وهذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال الإجراءات التي تتم المحافظة بها على مسرح الجريمة و من ثمة الاستفادة منه على أتم وجه من خلال الإنتقال السريع إلى مسرح الجريمة لإجراء المعاينة مع ضرورة الاستعداد لذلك في العدد والإمكانات و التأهيل في العناصر البشرية. لذلك اقتضى التعامل مع مسرح الجريمة من قبل سلطة التحقيق وفق أساليب و وسائل من شأنها أن تجعل مسرح الجريمة ينطق بالحقيقة بعد أن كان صامتا. واستنطاق مسرح الجريمة يعتمد على الأدلة التي يمكن استخلاصها والتي يجب أن تحظى بالعناية للحفاظ على قيمتها, ومراعاة القواعد الأساسية في التعامل معها سواء القانونية أو الفنية منها, والتي تبدأ من لحظة ملاحظة المحقق لها, إلى كيفية استخلاص الأدلة هو إجراء المعاينة لمسرح الجريمة وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى تبيان مدلول المعاينة في مطلب أول ثم الإنتقال إلى مسرح الجريمة في مطلب ثان ثم وصف مسرح الجريمة في مطلب ثالث ثم الإجراءات التي ينبغي اتخاذها عند إجراء المعاينة في مطلب رابع .

المطلب الأول : مدلول المعاينة

المعاينة في اللغة تعني النظر إلى الشيء, ويقال قد عاينه معاينة وعيانا ورآه عيانا لم يشك في رؤية إياه و رأيت فلانا عيانا أي واجهته, وهي بذلك تعني المناظرة والمشاهدة.

أما المعاينة في الاصطلاح تعني إجراء بمقتضاه ينتقل المحقق إلى مكان وقوع الجريمة ليشاهد بنفسه ويجمع الآثار المتعلقة بالجريمة وكيفية وقوعها, كذلك جميع الأشياء الأخرى التي تفيد في كشف الحقيقة[1] واتخاذ ما قد يلزم من إجراءات كضبط بعض الأشياء المستخدمة في ارتكاب الجريمة أو المتحصلة عنها[2], أو هي الإثبات المادي لحالة الأشياء والأمكنة والأشخاص والوجود المادي للجريمة, وعادة ما يطلق على المعاينة بإثبات الحالة, والمراد بذلك إثبات حالة الأشخاص والأشياء والأمكنة ذات الصلة بالحادث وعلى أساس ذلك فإن المعاينة هي عبارة عن تصوير واقعي لجميع ما يحتويه مسرح الجريمة من مكونات من شأنها كشف غموض الجريمة, وبناء التصوير الصحيح الذي يربط بين الآثار المادية وعناصر, أو هي كما يذهب البعض بأنها مجموعة من العمليات ذات الأساليب العلمية التي ترمي إلى معرفة وتحديد كافة العناصر الكفيلة باستظهار كيفية وقوع الجريمة من ناحية وبالتوصل إلى مقترف الجريمة من ناحية أخرى[3] .

وبناءا على ما تقدم ذكره يمكن القول أن الهدف من إجراء المعاينة لمسرح الجريمة وهو تحقق غرضين: الأول جمع الأدلة الناتجة عن الجريمة ويقصد بها الآثار الجريمة والثاني هو إتاحة الفرصة للقائم بالتحقيق لكي يشاهد بنفسه مكان وقوع الجريمة, لكي تكون لديه فكرة واضحة لا لبس فيها ولا غموض عن كيفية وقوعها. وباعتبار أن المحقق الجنائي يتحسس بنفسه ويلمس بحواسه العناصر المادية التي تفيد في كشف الحقيقة قد تفوق في أهميتها اعتراف المتهم إذ هي أقوى الأدلة الجنائية التي يطمئن إليها المحقق, وذلك لأنها لا تكذب ولا تحابي ولا تخدع, وتعبر عن الواقع تعبيرا أمينا صادقا, وتعطي المحقق صورة واقعية لمكان الجريمة وما يتصل بها من ماديات . [4]

1- محمد حماد مرهج الهيتي: نفس المرجع . ص 78

2-طارق إبراهيم الدسوقي عطية، المرجع السابق، ص 239.

3- محمد حماد مرهج الهيتي: نفس المرجع . ص 89

4-عبد الفتاح مراد ، التحقيق الجنائي الفني و البحث الجنائي ، المرجع السابق، ص158.

أولا : المعاينة من الجانب التطبيقي و العملي

إن قانون الإجراءات الجزائية قد أشار إلى إجراء المعاينة باعتباره إجراء من الإجراءات التي تمتلكه سلطات التحقيق , و نجد المادة **79** من نفس القانون تنص على أنه: "يجوز لقاضي التحقيق الانتقال إلى أماكن وقوع الجرائم لإجراء جميع المعاينات اللازمة أو للقيام بتفتيشها". فجعل المشرع المعاينة جوازية لذلك يجعل ما يتبادر إلى الذهن أن الانتقال إلى محل الحادث لإجراء المعاينة وهو إجراء قد لا تتطلبه جميع الجرائم , إذ ثمة جرائم لا محل للانتقال و المعاينة فيها كجرائم الرشوة أو استغلال الوظيفة أو جرائم القذف والسب ... والجرائم الأخرى التي لا تترك آثارا مادية تتطلب الانتقال إلى محل وقوعها لمعاينة الآثار التي تخلفت عنها, مما يعني أن المعاينة لا يمكن اتخاذها كإجراء من الإجراءات التي أجازها القانون إلا إذا كانت الجريمة تقبل بطبيعتها المعاينة كجرائم القتل والسرقة ...

ثانيا : أنواع المعاينة

تقسم المعاينة إلى أنواع متعددة قد تكون وجوبية وقد تكون جوازية وإما شخصية أو معاينة مكانية, وسوف نتطرق إلى كل نوع على حدى :

1- المعاينة الوجوبية

لما كانت الغاية من إجراء المعاينة هو إثبات حالة مسرح الجريمة بصورة عامة ومن ثمة وصفه بصورة تفصيلية, فإن المشرع ولأهمية بعض الجرائم جعل من انتقال الضبطية القضائية والنيابة العامة أحيانا واجبا عليها, وهذا يقتصر على طبيعة تلك الجرائم , ومن خلال استقراء مواد قانون الإجراءات الجزائية لاسيما المادة **42** والتي نصت على أنه :" يجب على ضابط الشرطة القضائية الذي بلغ بجناية في حالة تلبس أن يخطر بها وكيل الجمهورية على الفور ثم ينتقل بدون تمهل إلى مكان الجناية و يتخذ جميع التحريات اللازمة.

- وعليه أن يسهر على المحافظة على الآثار التي يخشى أن تختفي.
- وأن يضبط كل ما يمكن أن يؤدي إلى إظهار الحقيقة.
- وأن يعرض الأشياء المضبوطة على الأشخاص المشتبه في مساهمتهم في الجناية للتعرف عليها " .

ونجد المادة **41** [1]من نفس القانون قد حددت حالات التلبس و يلاحظ أن تعدادها ورد على سبيل الحصر و بالتالي لا يجوز القياس على هذه الحالات بإضافة حالات أخرى لم ينص عليها القانون, وحالات الجريمة المتلبس بها هي:

- مشاهدة الجريمة حال ارتكابها بإحدى الحواس الخمسة .
- مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها و يطلق عليها حالة إدراك الجريمة عند نهاية الفعل .
- متابعة العامة المشتبه فيه بالصياح .
- ضبط أداة الجريمة أو محلها مع المشتبه فيه .
- وجود آثار أو علامات تفيد ارتكاب الجريمة .
- اكتشاف الجريمة في مسكن و التبليغ عنها في الحال .

وبالتالي فإن انتقال رجال الضبطية القضائية إلى مكان وقوع جناية متلبس بها وجوبي و ليس من أجل معاينة الآثار المادية فقط, وإنما من أجل المحافظة عليها واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تفيد في كشف الحقيقة, وسماع أقوال كل من كان حاضرا أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الجريمة ومرتكبها, ويجب عليهم إخطار وكيل الجمهورية فورا الذي يجب عليه أيضا الانتقال إلى مكان وقوع الفعل وهو ما يستشف من

1- المادة 41 من الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 18 صفر 1386، الموافق لـ 8 يونيو المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ، المعدل و المتمم بالأمر رقم 02/11 المؤرخ في 20 ربيع الثاني 1432 الموافق لـ 23 فيفري 2011 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائية اليمفراطية ، العدد 40، المؤرخ في 28 فيفري 2011.

نص المادة **56** فقرة1من نفس القانون: "ترفع يد ضابط الشرطة القضائية عن التحقيق بوصول وكيل الجمهورية لمكان الحادث".

كما يمكن أن ينتقل قاضي التحقيق المختص إلى مكان الحادث حسب ما جاء في المادة **60** من نفس القانون التي تنص على أنه: " إذا حضر قاضي التحقيق لمكان الحادث فإنه يقوم بإتمام أعمال ضباط الشرطة القضائية المنصوص عليها في هذا الفصل " .

2- المعاينة الجوازية

يفهم من النصوص القانونية السالفة الذكر بشأن المعاينة الوجوبية أن المعاينة في غير تلك الأحوال هي معاينة جوازية متروك أمر إجرائها للنيابة العامة و هو ما نصت عليه المادة **79** من قانون الإجراءات الجزائية التي نصت على جوازية انتقال قاضي التحقيق إلى أماكن وقوع الجرائم لإجراء المعاينات اللازمة بعد إخطار وكيل الجمهورية الذي يمكن له الحق في مرافقته .

الفرع الأول : الانتقال إلى مسرح الجريمة

إن عند وقوع أية جريمة يتم التبليغ عنها للشرطة سواء عن طريق الهاتف أو حضور المبلغ شخصيا إلى أقرب مركز شرطة لإبلاغهم عن وقوع تلك الجريمة, وهنا يجب على متلقي البلاغ الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات من الشخص المبلغ تخص البيانات التالية :

- العنوان التفصيلي لموقع الجريمة , نوع الجريمة , تحديد وقت حدوثها ووقت الإبلاغ .
- السؤال عن المتهم إن تمكن المبلغ من رؤيته, ذكر أوصافه (ملابسه, طوله, ملامحه, مميزاته...) ذكر أوصاف السيارة التي كان يستقلها المتهم, هل مازال المتهم موجودا بمكان الحادث أم هرب, ثم الاستفسار عن هوية المبلغ.

- وعلى رجل الشرطة في كل الأحوال الانتباه فقد يكون المتهم هو المتصل للإبلاغ عن جريمته.

ويقع على عاتق متلقي البلاغ عن الجريمة التزامات أهمها إعلام ضابط الشرطة القضائية إن لم يكن هو متلقي البلاغ أين يلتزم هذا الأخير بتشكيل فريق بحث متكامل يحاول قدر المستطاع الاستفادة من مسرح الحادث للحصول على كل ما ينير لهم طريق الكشف عن أسرار و خفايا الجريمة. كما عليهم إخطار وكيل الجمهورية بذلك كأول إجراء ثم الانتقال إلى مسرح الجريمة دون تمهل الذي يعتبر أهم سبيل لحماية مسرح الجريمة والتحفظ عليه ثم يلي هذه الإجراءات إنتقال خبراء الشرطة العلمية. و قد نص قانون الإجراءات الجزائية[1] على بعض هذه الإجراءات التي يجب اتخاذها عند الانتقال لمسرح الجريمة.

- **إخطار وكيل الجمهورية**

لقد نصت المادة **42** من قانون الإجراءات الجزائية على أنه يجب على ضابط الشرطة القضائية الذي بلغ بجناية متلبس بها أن يخطر وكيل الجمهورية بها على الفور ثم ينتقل ودون تمهل إلى مكان وقوع الجناية لاتخاذ الإجراءات اللازمة، و لا يقتصر إبلاغ وكيل الجمهورية فقط بالجناية المتلبس بها, حيث أن ضابط الشرطة القضائية ملزم بمجرد علمه بوقوع أفعال تمس بالسلامة الجسدية للأشخاص كجرائم القتل بإبلاغ وكيل الجمهورية فورا وبكافة الوسائل[2] .

وعليه يظهر هنا تولي وكيل الجمهورية إدارة الضبط القضائي على مستوى المحكمة التي يعمل بدائرة اختصاصها. وهذا من خلال ضرورة تبليغه بكافة الشكاوى و البلاغات عن الجرائم حتى يقرر بشأنها, وإذا قرر الانتقال إلى مسرح الجريمة فيترتب عن ذلك رفع الضابط

1- الأمر 155/66 المؤرخ في 08 يونيو سنة 1966 . المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري المعدل والمتمم.

2- بوزرزور فاطمة: الشرطة العلمية ودورها في إثبات الجريمة. مذكرة نهاية الدراسة لنيل إجازة المدرسة العليا لقضاء، دفعة 2008 ، ص 36

يده عن البحث والتحري إذ يرجع الاختصاص هنا لوكيل الجمهورية حيث يباشر الإجراءات بنفسه, أو يكلف ضابط شرطة قضائية بمتابعتها, وهذا ما أكدته المادة 56 من قانون الإجراءات الجزائية[1] .

ونفس الإجراء يتبع في حالة العثور على جثة شخص و كان سبب الوفاة مجهولا أو مشتبه فيها, و سواء كانت الوفاة نتيجة عنف أو بدون عنف, فعلى ضابط الشرطة القضائية إخطار وكيل الجمهورية على الفور, وينتقل الضابط على الفور بغير تمهل إلى مكان الحادث للقيام بعمل المعاينات اللازمة, وقد ينتقل وكيل الجمهورية إلى المكان إذا رأى لذلك ضرورة, و يصطحب معه أشخاصا قادرين على تقدير ظروف الوفاة كالطبيب الشرعي الذي يكمن دوره في معاينة الأمكنة والجثة قبل رفعها بإجراء فحص خارجي للجثة و تحديد سبب الوفاة .

الفرع الثالث : سرعة الانتقال إلى مسرح الجريمة

إن أهم إجراء يتم اتخاذه بعد إخطار وكيل الجمهورية بوقوع الجريمة, هو تحديد الضباط المنتقلين لمسرح الجريمة مجهزين بالأدوات المطلوبة مع تحديد من هو الشخص الذي يصدر الأوامر, وهذا حتى يكون العمل بانتظام مما يحقق نجاح التحقيق القضائي , و يجب عليهم الانتقال و بدون تمهل إلى مكان الحادث و ذلك قصد المحافظة على آثار الجريمة, وعلى ضابط الشرطة المسؤول على مسرح الجريمة أن يقوم بتسجيل وقت الانتقال إلى مكان الحادث, باعتباره أمرا مهما يتيح له معرفة المدة التي تفرق بين الإبلاغ عن وقوع الجريمة والانتقال, ويسمح كذلك بتقدير الأدلة و أقوال الشهود و ظروف الواقعة بصفة عامة, ولأن تدوين الوقت يضفي الدقة على العمل.

1- عبد الله أوهايبية: شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري . التحري والتحقيق . ص 62 . 63

ومن المعروف أن قيمة مسرح الجريمة تتدهور بسرعة بفعل الزمن, فقد يموت المجني عليه أو تقضي العوامل الطبيعية كالأمطار والرياح على الآثار أو تلوثها أو تدمرها فعامل السرعة هنا ذو أهمية بالغة, حيث أن التأخر في الانتقال إلى مسرح الجريمة دقيقة واحدة يؤخر التحقيق في القضية ليوم كامل[1] ، قد يكون هو الفيصل في بقاء الأدلة من اندثارها و يؤدي ذلك في الأخير إلى بحث عميق لا يستقر على شيء[2] .

الفرع الرابع : التحفظ على مسرح الجريمة

إن الهدف الأساسي لصيانة مسرج الجريمة و المحافظة عليه و تأمينه هو لقاؤه على الحالة التي وجد عليها دون أي تغيير أو عبث ، فعندما يصل أول ضابط شرطة إلى مسرح الجريمة حسب المادة 42 السالفة الذكر, عليه القيام بأول إجراء وهو التحفظ على مسرح الجريمة بما فيها الآثار المتواجدة به, ونعني بذلك هو إبقاء مكان الحادث في نفس الظروف المادية التي كان عليها عندما تركه الجاني, ومراعاة عدم لمس أو إزالة أي أثر مادي أو نقله وعليه القيام ببعض الإجراءات كمنع دخول المتطفلين إلى مسرح الجريمة والعبث بمحتوياته, وكذا التأكد ما إذا كان الضحية مازال على قيد الحياة أم توفي, وعليه كذلك إبعاد الصحفيين ومنعهم من تسجيل معلومات عن أعمال التحقيق الأولية التي تم التوصل إليها, هذا لتفادي تسرب أية معلومة كون أن ذلك يساعد الجاني في أخذ احتياطاته حتى لا يكتشف أمره . [3]

كما يجب على ضابط الشرطة القضائية بمجرد وصوله إلى مسرح الجريمة أن يقوم بتأمينه عن طريق إحاطته بالشريط الأصفر العازل و هذا ليعزل مسرح الجريمة عن باقي

1- هشام عبد الحميد فرج: معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء والنيابة والمحاماة والشرطة والطب الشرعي . ص 15

2- بوزرزور فاطمة : نفس المرجع . ص37

3- خلف الله عبد العزيز: اجراءات البحث الفني والتقني بمسرح الجريمة . مجلة الشرطة الجزائرية . عدد 70. ديسمبر 2003 . ص 13 . 14

الأماكن, ولعل هذا الإجراء من أهم الإجراءات حتى يتم تطويق مسرح الجريمة, و كذا التحفظ على كافة الآثار المتواجدة به.

ومن الضروري في هذا العمل قيام المحقق أو ضابط الشرطة القضائية المتواجد بمسرح الجريمة بتحديد الأشخاص الذين دخلوا إلى مكان الحادث لاستبعاد بصماتهم, و إذا كان الضحية مازال على قيد الحياة أو وجود أشخاص آخرين مصابين عليه استدعاء الإسعاف, كما يجب على كل ضابط شرطة ينتقل إلى المكان ألا يصدر عنه أية أخطاء أو إهمال من شأنه التأثير على قيمة الآثار المادية, لأن هناك أخطاء قد ترتكب داخل مسرح الجريمة عند المعاينة لا يمكن معالجتها وتصحيحها بأي حال من الأحوال بعكس الأخطاء التي قد ترتكب في المراحل والإجراءات الأخرى من التحقيق, لذلك كانت ثمة ضوابط يجب على المحقق أن يراعيها عند دخوله مسرح الجريمة وإجراءات يجب اتخاذها, و من أهم هذه الضوابط :

- عدم الدخول إلى مسرح الجريمة بتعجل, و إنما يجب عليه أن يلتزم الحذر الشديد و أن يكون تحركه هادئا متأنيا, وأن يركز انتباهه إلى وجود آثار من الممكن أن تهدر في حالة ما إذا دخل بطريقة تحت تأثير الانفعال أو بطريقة همجية و غير منتظمة[1].
- عدم تحريك أي شيء من مكانه, إلا إذا كان ضروريا مع ضمان وجوده على الحالة التي ترك عليها عقب ارتكاب الجريمة مباشرة مع ضرورة تثبيت بعض الملاحظات و خاصة ما كان منها سريع الزوال, مثل حالة الأبواب والنوافذ مفتوحة أو مغلوقة وجود مفتاح أو عدم وجوده وحالة الستائر إن كانت مغلقة أو في حالة انغلاق نسبي, مسدلة أو غير مسدلة و ما إلى ذلك , وكذلك المصابيح مطفأة أو مضاءة, والروائح التي لاحظها: كرائحة السجائر أو رائحة البارود...إذ ربما تكون لهذه الملاحظات

1- محمد حماد مرهج الهيتي: نفس المرجع. ص 92 . 93

أهمية في كشف حقيقة الواقعة, إذ قد تكون لرائحة البارود علاقة بالحريق الذي التهم البناية .

- عدم استعمال دورات المياه أو استعمال أي شيء كالحمامات و المناشف التي توجد في مسرح الجريمة لاحتمال أن يكون الجاني قد استخدمها لمسح أو غسل ما علق به أو بالأدوات التي استخدمها من آثار كالدماء.
- تدوين أسماء الحاضرين في مسرح الجريمة من شهود أو أشخاص لهم علاقة بالحادث.
- عدم جمع الشهود مع بعضهم أو مع المشتبه فيهم إن وجدوا و عزلهم كلما كان ذلك ممكنا.
- عليه أن يبدي أي نوع من الرأي أو من المناقشة في تفصيلات الحادث مع الموجودين.
- عليه أن يدون جميع ما تقع عليه عينه, وما يصل إلى أذنه وأن يدون ذلك دون إغفال لأدق التفاصيل, وعدم الاعتقاد بأن بعض التفاصيل ليس لها أثر هام فيتخلى عن إثباتها, إذ أن الواقع العملي كشف عن أن تجاوز إثبات بعض الأشياء كانت هي ذاتها السبيل إلى الوصول لمرتكب الجريمة و كشف الحقيقة .

- انتقال خبراء الشرطة العلمية

إن الإجراءات السالفة الذكر و التي يقوم بها أول ضابط شرطة قضائية يصل إلى مسرح الجريمة, وتكون في انتظار وصول خبراء مسرح الجريمة التابعين للشرطة العلمية ومن بينهم الطبيب الشرعي, والذين يتم استدعاؤهم بموجب تسخيرة وكيل الجمهورية للتنقل والقيام بالمعاينات اللازمة لمسرح الجريمة. ومن ثمة يصبح كل من هم بمسرح الجريمة بمثابة فريق واحد متكامل للبحث في مسح الحادث, و كل واحد يحاول القيام بدور يكمل دور الآخر للوصول إلى أدق النتائج و أقربها إلى الحقيقة.

على المحقق وفريق الشرطة القضائية أن يسهلوا عمل الشرطة العلمية بفرض حماية بالمكان ووقاية الأدلة, وكذا إبعاد الأشخاص غير المسؤولين من المكان ومنع دخولهم, وينبغي الاحتراس من التقاط أو تحريك الأشياء بالمكان لأي غرض حتى لو كان لترتيبه, وهذا حتى لا تصبح حجة الدليل موضع شك وتسقط قيمته لدى العدالة, كما عليه إبلاغ خبراء الشرطة العلمية بما توفرت لديه من معلومات عن الجريمة حتى يتمكن الفريق من تحديد المهام المطلوبة[1] .

المطلب الثاني : وصف مسرح الجريمة

إن من أهم ضمانات حماية مسرح الجريمة والتحفظ عليه هو الوصف الدقيق للحالة التي وجد عليها هذا المكان, ويعد هذا الإجراء ضروريا وهاما حيث يفيد التحقيق على طوله وخاصة يفيد جهات المحاكمة عند عرض القضية عليها, وعلى المحقق الجنائي أن يتذكر دائما بأن رؤيته وتفحصه لمسرح الحادث بعد وقوع الجريمة سيكون لمرة واحدة . لذلك وجب عليه توثيق كل الملاحظات المتعلقة بمسرح الجريمة[2] ويتم هذا الوصف بواسطة ثلاث طرق هي: الوصف الكتابي . تصوير مسرح الجريمة . الرسم التخطيطي للحادث.

الفرع الأول: الوصف الكتابي لمسرح الجريمة

يعتبر وصف مكان الحادث كتابة من أقدم الطرق المتبعة في نقل صورة صادقة عن محل الحادث في محاضر التحقيق, وهذا بقصد إطلاع القاضي عليه يتمكن من تصور حالة الجريمة وقت حدوثها والمكان الذي ارتكبت فيه, فأول عمل يبدأ به المحقق الجنائي هو تحديد تاريخ ووقت الوصول إلى مسرح الجريمة. ثم وصف الحالة الجوية للمكان لما لها من تأثير على الآثار المادية المتواجدة به, وكذا نوعية الضوء هل هو طبيعي أم اصطناعي و

1- خلف الله عبد العزيز: نفس المرجع . ص 14 . 15

2- هشام عبد الحميد فرج : نفس المرجع . ص 97

مدى وضوح الرؤية, وإذا كانت جريمة قتل فعليه وصف الجثة و كل ما يتعلق بها آثار و جروح, ووصف أداة الجريمة إن وجدت و تحديد مكانها وكافة المعلومات الضرورية. ورغم أهمية الوصف بالكتابة إلا أن مع التطور الذي شهدته البشرية تم إدخال فن التصوير والرسم التخطيطي لكن هذا لا يقلل من شأن الوصف الكتابي نظرا لدورها الهام الذي لا تقوم به آلة التصوير أو الرسم التخطيطي أن يقوما به دونها.

الفرع الثاني : تصوير مسرح الجريمة

يعتبر التصوير في وقتنا الحالي سواء باستخدام آلات التصوير الفوتوغرافية أو كاميرات الفيديو من الوسائل الهامة التي تستعين بها الشرطة العلمية قصد تسجيل الآثار و الأدلة المرئية و غير المرئية و تقديمها في شكل صور, لتكون أدلة أو قرائن حسب قوتها في الإثبات, وللتصوير الجنائي أهمية بالغة في كشف الجريمة في مجالات متعددة منها تصوير الحوادث وكذا تصوير الآثار المتواجدة في مسرح الجريمة, وتصوير العملات الورقية المزورة وغيرها, كما يساعد التصوير على إعادة تمثيل الجريمة وتقديم الدليل لإثباتها, ولقد أدرك كثير من المحققين أن للتصوير الجنائي مزايا جمة فأصروا على ضرورة الاستعانة به في التحقيق و خاصة أن له ميزة إبراز دقائق وتفاصيل معينة كثيرا ما تكون على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للبحث الجنائي[1] .

و التحقيق الجنائي الفني يعتمد اعتمادا كبيرا على تصوير مسرح الجريمة , لأن الوصف الكتابي مهما كان دقيقا لا يؤدي ما تؤديه الصورة الفوتوغرافية, رغم الجهد الذي يبذله المحقق في وصف كل شيء في مسرح الجريمة وتحديد مكانه و موقعه بكل دقة حريصا على ألا ينسى حقيقة من الحقائق أو أثرا من الآثار, أيضا الوصف مهما كان دقيقا لن ينقل بشاعة الجريمة و منظرها إلى المحكمة, كذلك الإحساس بمظهر الجريمة الذي انطبع لدى المحقق

1- بوزرزور فاطمة : نفس المرجع . ص41.

عند معاينته لمسرح الجريمة يتلاشى بمضي الوقت و خاصة إذا نظرت القضية بعد سنوات, في حين أن الصور الفوتوغرافية تنقل المنظر من جديد إلى ساحة القضاء, فيكون لها في نفس القاضي الأثر الذي أحس به المحقق مهما تقدم الزمن.

كما تبدو أهمية التصوير في الحوادث كون لا يمكن استيعاب مظهرها بالوصف الدقيق فيتم اللجوء للتصوير لتبيان تفاصيل هذه الحوادث مثل جرائم القتل والحريق وحوادث المرور... , كما تبدو أهميتها في الحالات التي يتغير مظهرها بمرور الزمن مثل الجروح.

وللتصوير دور هام في تسجيل الآثار المادية التي نعثر عليها في أماكن الحوادث قبل نقلها أو إزالتها كتصوير بصمات الأصابع وآثار الأقدام قبل رفعها, إذ يكون في إثبات وجود البصمة على سطح معين بمكان الحادث بواسطة التصوير أثره في تأكيد صحتها , فلا يدّعي المتهم أنها لم تكن بمسرح الحادث. كما يمكن الرجوع إلى الصور الفوتوغرافية أو جهاز الفيديو في إطار التحقيق للكشف عن أمور لم تكن قد عاينتها فرقة مسرح الجريمة, كما أن له أهمية بالغة في إعادة تمثيل الجريمة.

و هناك مراحل يمر عليها تصوير مسرح الجريمة من طرف فرقة التصوير الجنائي حيث تبدأ بتصوير جميع أركان مسرح الجريمة , ثم جميع الآثار المادية المتواجدة به و هذا دون تحريك أو تغيير لأي أثر بالمكان لتبيان الحالة التي ترك فيها الجاني مسرح الجريمة , ثم يتم وضع أعمدة مرقمة أمام كل أثر ليتم إعادة تصوير مسرح الجريمة بمعية هذه الأعمدة حتى تظهر بأن لكل أثر رقما معينا, ونصل إلى آخر مرحلة من التصوير عندما تقوم فرقة رفع البصمات برفع الآثار الجنائية من مكانها فإن المصور يقوم بتصوير هذه اللحظة لتبيان الدقة في العمل و تحديد أن الأثر قبل تلك اللحظة لم يتم تحريكه من مكانه حتى لا تسقط قيمته لدى العدالة. وإذا وجدت جثة بمسرح الجريمة يتم التقاط صورة للوجه كاملا و أخرى للجانب الأيمن من الوجه وعند الضرورة يمكن التقاط صور أخرى لكامل الجسم وكذلك

للجانب الأيسر من الوجه, كما يجب أخذ صور تفصيلية للإصابات والأسنان والوشم وآثار العمليات والملابس مع ضرورة وضع شريط قياس أو مسطرة مدرجة على الشيء أو بجواره. ولا يسمح بدفن أي جثة لشخص مجهول إلا بعد تصويرها و أخذ بصماتها و يلزم أن يتم التصوير هنا في أسرع وقت قبل أن يلحق الجثة التعفن و التغير في الملاحق, ولا يجوز أبدا استعمال مصابيح كاشفة عند تصوير الجثث المبللة أو المغطاة بالدم لأن الانعكاسات قد تخفي تفاصيل الصورة[1] .

ولابد من التنبيه في الأخير إلى الظروف التي تؤثر في الصور الفوتوغرافية فلابد من مراعاة أن تكون أشعة الشمس موجهة من أحد جانبي الكاميرا أو من خلفها , وعند تصوير الأشخاص في القضاء نلاحظ أنه إذا كان الضوء في وجه الشخص مباشرة, فإن ذلك يجعله يبدو مسطحا في الصورة أما أشعة الشمس فتعطيه تفاصيل بارزة, كما أن التصوير داخل منزل يستحسن استعمال الضوء الصناعي.

الفرع الثالث: الرسم التخطيطي لمسرح الجريمة

هو عبارة عن رسم خطي بسيط يشير إلى المظهر الأول لمسرح الجريمة, و كذا موضع وجود الجثة وعلاقته بأشياء أخرى ثابتة و هامة في مسرح الجريمة, و يتم تمثيل كل عنصر متواجد بالمكان برسم بسيط متعارف عليه دوليا لإثبات وجوده وليس لإظهار تفاصيله, لأن هذه الأخيرة هي مهمة التصوير الفوتوغرافي, وهو إضافة جيدة للتقرير المكتوب والصور الفوتوغرافية المأخوذة من مسرح الجريمة. ويمتاز الرسم التخطيطي عن الصور الفوتوغرافية بإمكانية حذف التفاصيل غير الضرورية التي تظهر في الصور, وذلك بإبراز الآثار الهامة والتركيز عليها وهو ما يجعله أداة مفيدة وهامة لمسرح الحادث الجنائي[2].

1- بوزرزور فاطمة: نفس المرجع. ص 42

2- هشام عبد الحميد فرج : نفس المرجع. ص 106. 107 . 108

وتظهر أهمية الرسم التخطيطي للحادث في جرائم معينة كحوادث المرور على اختلاف أنواعها, وحوادث الحريق العمدي, وقضايا القتل والسرقة. ولابد أن يتم تحديد مقياس رسم ثابت أثناء الرسم التخطيطي حتى يبين كافة القياسات المأخوذة من مسرح الجريمة .

وتتم طريقة العمل في الواقع بتحرير الخبير الجنائي لرسم تخطيطي ابتدائي أو تحضيري عند وصوله لمسرح الحادث وبعد قيامه بالقياسات اللازمة يحرر الرسم التخطيطي النهائي والذي يجب أن يحتوي على كافة المعلومات المتعلقة بموقع الحادث نوع الجريمة وتحديد الاتجاهات الأساسية (شمال . جنوب . شرق . غرب) إضافة إلى بيانات أخرى كحالة الطقس, ونوعية الأرض, وخاصة تحديد وقت و تاريخ إعداد الرسم و تحديد القياسات والأبعاد[1] .

1- محمد حماد مرهج الهيتي: نفس المرجع . ص 84

الفصل الثاني
آثار مسرح الجريمة ودورها في التحقيق الجنائي

تمهيد :

يحتوي مسرح الجريمة على الجنائية (ونقصد عنا الأدلة الجنائية) التي خلفها الجاني أو الجناة فترة تواجدهم بها و تعد هذه الأثار من الأقوى القرائن التي يمكن بها إسناد جريمة معينة لشخص محدد، وقد عرف رجال القانون القرينة القضائية بأنها استنتاج لواقعة مجهولة من واقعة معلومة و أهمها بصمات الأصابع و بصمات الأقدام العادية و أثار الدماء للجاني أو الجناة أو أي أنسجة بشرية لأي منهم .

إن إجراء معاينة مسرح الجريمة ينتج عليه العثور على الآثار المادية التي يمكن أن تتخلف عن الجريمة إذ أن لكل جريمة آثارها المادية التي يمكن الاستفادة منها في نطاق إثبات الواقعة التي يجري فيها التحقيق. سواء ما يتخلف عن الجاني أو جسم المجني عليه أو الأداة أو الآلة التي استعملها الجاني في ارتكاب جريمته, لذلك كان و لابد علينا أن نتطرق إلى تعريف الآثار المادية.

إذ هي كل شكل أو صورة أو علاقة توجد في محل ارتكاب الجريمة أو بالقرب منه أو بجسم الجاني أو بجسم المجني عليه , أو أي جسم أو آلة أو أداة لها علاقة بالجريمة , أو تتخلف عنها أو لها طبيعة مادية , و يمنك من خلالها الاستدلال على حقيقة تتعلق بالجريمة و بكيفية ارتكابها و تقوية الأدلة عليها[1] .

كما لابد من الإشارة إلى أن الآثار المادية لا يمكن حصرها استنادا إلى طبيعتها إلا أنها تصنف إلى تصنيفات عدة, قد تقسم حسب مصدرها إلى آثار مصدرها جسم الإنسان وآثار مصدرها أدوات الجريمة و الآلات التي ارتكبت بها, وتقسم الآثار التي مصدرها جسم الإنسان إلى قسمين رئيسيين: الإفرازات والانطباعات و تقسم الإفرازات بدورها إلى إفرازات حيوية تتخلف عن الإنسان و الآثار غير الحيوية.

1- محمد حماد مرهج الهيتي :" الموسوعة الجنائية في البحث والتحقيق الجنائي . الأدلة الجنائية المادية . مصادرها, أنواعها, أصول التعامل معها. 2008 . ص 94

كما يمكن أن تقسم الآثار حسب طبيعتها إلى آثار صلبة و سائلة وغازية, غير أن أهم تقسيم للآثار المادية في مسرح الجريمة هي آثار مادية ظاهرة وآثار مادية خفية .

الآثار المادية الظاهرة: تأخذ وصفها من حالها أو وضعها, فهي ظاهرة لأنها تكون مرئية من قبل العين, و يمكن إدراكها بالعين المجردة دون الاستعانة بأي وسيلة من وسائل الإظهار التي أنتجها التطور العلمي. و قد تكون هذه الآثار صلبة كطلق ناري, و قد تكون سائلة كالمشروبات الروحية, و قد تكون لينة أو لزجة .

الآثار المادية غير الظاهرة: و هي التي لا يمكن إدراكها بالعين المجردة و يقتضي الكشف عنها الاستعانة بوسائل فنية لإظهارها و ضرورة البحث عنها بعناية تفوق العناية التي تبذل في البحث عن الآثار الظاهرة.

هذا و إن الآثار المادية التي العثور عليها في مسرح الجريمة تكتسب أهمية في التحقيق الجنائي, و لوصول الباحث الجنائي إلى معلومات صحيحة تساعده في كشف غموض الحادث لابد من اعتماده لأسس علمية و نظريات, وأهم هذه النظريات الدارسة لهذه الآثار نظرية تبادل المواد ونظرية بقاء المادة :

* **نظرية تبادل المواد :** ملخص هذه النظرية هو أن كل تلامس بين مادتين لابد أن يترك أثرا متبادلا بينهما بمعنى آخر أن كل احتكاك أو تلامس يحدث بين مادتين ينتج عنه أن تترك كل مادة على الأخرى آثارا يتوقف ذلك على عوامل كثيرة أهمها الحالة التي عليها الجسمان من صلابة أو ليونة أو سيولة و كذلك كيفية تلامسهما[1] و قد قال بهذه النظرية الأستاذ الفرنسي **لوكارد آدمون Locard Edmond** سنة 1928 لذلك أمكن الاستفادة من هذه النظرية في مجال الجريمة إذ لابد أن يحدث هذا التلامس بين المجرم الأشياء الموجودة في مسرح الجريمة.

1- محمد حماد مرهج الهيتي: نفس المرجع السابق ص 56 . 57

*** نظرية بقاء المادة :** من الحقائق العلمية أن المادة لا تفنى و لا تخلق من العدم , بمعنى أن أي مادة سواء كانت عضوية أو غير عضوية لا يمكن أن تنتهي فهي دائما موجودة , إلا أن الملاحظ أن المادة ربما تتحول من حالة إلى حالة أخرى , و هذا التحول لا يعني فناء المادة بل يمكن إرجاعها إلى الحالة الأصلية لها لو توافرت الإمكانيات العلمية , لذلك يمكن الاستفادة من هذه الحقيقة[1] لكن قد تكون هناك صعوبات تواجه العلماء في القيام بهذه العمليات إلا أنه يمكن الاستفادة من بقاء المادة في مسرح الجريمة .

المبحث الأول : الآثار البيولوجية

و يقصد بالآثار البيولوجية بأنها الآثار المتحصلة من جسم الإنسان و إفرازاته, و قد تكون آثار حيوية تتخلف عن الإنسان و تحتوي على مكونات حية يمكن تحليلها مخبريا و التوصل إلى مصدرها على سبيل الدقة و التحديد و أهمها الدم و الشعر و البقع المنوية و غيرها , أو آثار غير حيوية ويقصد بها الإفرازات الجسمية التي تتخلف عن الإنسان ولكنها لا تحتوي على مكونات حية مثل العرق[2] . و سوف نتناول كل منها على حدى من خلال أربعة مطالب كالتالي:

المطلب الأول: البقع الدموية و آثارها

إن البقع الدموية أو أثار الدماء التي تتخلف عن الجريمة لها أهمية خاصة, والقول ببقعة دموية يكون أكثر دقة في حالة ما إذا الدماء لم تتعرض للإزالة في مسرح الجريمة و كانت طبيعية , أما إذا تعرضت للإزالة سواء عن الملابس أو السلاح أو البلاط بالغسل فهنا تعتبر آثار دماء قد لا يمكن حتى إدراكها بالعين المجردة و سنتعرض من

1- مصطفى محمد الدغيدي: التحريات و الإثبات الجنائي . 2008 . ص 154

[2]-بوزرزور فاطمة، المرجع السابق ، ص 64

خلال هذا المطلب إلى ماهية البقع الدموية ثم إجراءات رفقها و العوامل المؤثرة فيها ثم القيمة القانونية لهذه البقع ثم قوتها في الإثبات الجنائي .

الفرع الأول : ماهية البقع الدموية

إن البقع الدموية أو آثار الدماء التي تتخلف عن الجريمة لها أهمية خاصة, فالدم باعتباره سائلا يجري في كل أجزاء الجسم, ويترتب على حدوث أي جرح أو خدش نزيف دموي, الأمر الذي يجعل منه أثرا ودليلا ماديا يستفاد منه بدرجة كبيرة في مجال التحريات والتحقيق الجنائي, و خاصة أنه يتخلف عن جرائم التعدي و العنف كجرائم القتل والاغتصاب ولمعرفة ماهية هذه البقع الدموية لابد من التطرق إلى تعريفها أولا ثم كيفية التفرقة بين الدم الآدمي والدم الحيواني ثانيا وثالثا وأخيرا نتطرق إلى أنواع البقع الدموية .

أولا : تعريف البقع الدموية

يعتبر الدم أهم سائل حيوي في جسم الإنسان ويعرف الدم بأنه سائل أحمر وبني غامق يتكون من جزءان أساسيان هما المصل أو البلازما و الخلايا الدموية.

1 . **خلايا الدم :** وتشمل كريات الدم الحمراء التي تكسب الدم اللون الأحمر بسبب احتوائها على الصبغة المعروفة بـ " الهيموغلوبين " ويقدر عدده بحوالي 5 ملايين خلية حمراء في المليمتر المكعب الواحد من الدم كما يحتوي على كريات الدم البيضاء , و نسبة تواجد الكريات البيضاء في الجسم واحد إلى اثنان بالألف مقارنة مع الكريات الحمراء أي أن كل ألف كرية دم حمراء يقابلها واحد أو اثنان بيضاء. و كمية الدم في جسم الإنسان قليلة جدا إذ يبلغ عشر **10/1** وزن الجسم و قيل جزء من **13** جزء من وزن الجسم[1] .

1- محمد حماد مرهج الهيتي: نفس المرجع السابق. ص 196

2 . **البلازما :** أو ما يعرف بالمصل التي توجد بها خلايا الدم و تحتوي هذه البلازما على مضادات الفصيلة أو ما يسمى بالأضداد الطبيعية **Anticorps**

ثانيا : كيفية التفرقة بين الدم الآدمي و الدم الحيواني .

إن العثور على بقع دموية أو آثار دم في مسرح الجريمة يثير في ذهن المحقق تساؤلات عدة: هل البقعة التي تم العثور عليها هي بقعة دم أم مادة أخرى؟ وهل هذا الدم دم إنسان أم دم حيوان ؟ و كيف حصلت هذه البقعة؟ وهل هي حديثة أم لا؟

إن العثور على بقعة في مسرح الجريمة و لمعرفة إن كانت فعلا دم أم سائل أحمر لابد من الاعتماد على مبدأ التفاعل الكيميائي والذي يهدف إلى استعادة المادة المرجعة للونها الأصلي بعد أكسدتها و تسمح سلبية النتائج من استبعاد احتمال أن تكون البقعة دموية.

كما أن أحيانا بعض المتهمين يدعون بأن الدماء التي على ملابسهم كانت بسبب ذبح الحيوانات, وقد يكون لمهن بعض المتهمين ما يساعده على ادعائه كأن يكون المتهم جزارا , فإن التأكد من صدق ادعائه ليس بالمر المستحيل ويمكن ذلك باستخدام الطرق الآتية :

1 . **فحص البقع الدموية بالميكروسكوب :** و يتم ذلك إذا كانت البقعة الدموية سائلة أو لزجة من خلال دراسة كريات الدم الحمراء , و مراعاة أوجه اختلافها في الإنسان عنه في الحيوان , فإن كانت كريات الدم كروية كان الدم الذي يتم العثور عليه لأدمي, أما إذا كانت كريات الدم بيضوية فإن الدماء ستكون لحيوان[1] .

2 . **دراسة فصائل الدم:** هناك حالات توجب دراسة و فحص فصيلة دم المشتبه فيه, و كذلك فصيلة الدم التي تنتمي إليها البقعة التي تم العثور عليها إذا ادعى المشتبه فيه أن البقعة التي وجدت على ملابسه هي نتيجة لمهنته أو أنها سقطت أثناء ذبحه لحيوان

1- محمد حماد مرهج الهيتي: نفس المرجع السابق. ص 200

ما أو أنها آثار دماء حيض أو جرح, ثم القول إن كانت البقعة من بين أحد فصائل الدم الأربعة المعروفة وهي **(A , B , AB , O)** ورغم أن استخدام هذا الأسلوب ليس جازم بأن بقعة الدم المعثور عليها هي لشخص محدد من الناس كما هو الأمر بالنسبة للبصمات لكن يمكن القول بأنه بقعة الدم هي ليست له إذا ما اختلفت عن فصيلة دمه .

لكن بالمقابل إلى جانب اشتراك فصيلة الدم المعثور عليه في مسرح الجريمة مع فصيلة دم المشتبه به يمكن تعزيز كون بقعة الدم المعثور عليها في مسرح الجريمة من خلال وجود بعض العلامات المشتركة بين البقعتين كوجود بعض الجراثيم في الدم كالزهري , أو الأمراض الأخرى التي تصيب الدم أو وجود حالة مرضية معينة كالسكري.

3 . **استعمال الأمصال أو الترسيب :** بعض الحيوانات تتشابه دماؤهم في أشكالها عند تحليلها عن طريق الميكروسكوب مع دم الإنسان كدماء الجمال , فإن الوسيلة لتمييز دم الإنسان عن دم الحيوان يكون من خلال إجراء عملية فصل المصل بواسطة الترسيب و هو اختبار يجعل دم الحيوان يتحول بعد إضافة مواد كيميائية خاصة إلى مادة بيضاء جيرية عكس دم الإنسان أما بالنسبة لحداثة البقعة أم لا فذلك يظهر من خلال لون البقع الدموية فمبدئيا تكون حمراء اللون ثم ينقلب هذا اللون تدريجيا إلى اللون البني القاتم وذلك بسبب تحول مادة "**الهيموجلوبين**" إلى "**ميتهموجلوبين**" وتتوقف سرعة هذا التحول على حسب سمك البقعة والأشياء والأحوال التي تتعرض لها, وطبيعة السطوح التي تتخلف عليها .

ثالثا : أنواع البقع الدموية .

يقصد بأنواع البقع الدموية ليس حسب أشكالها لكن حسب تكونها أي البقع الدموية ذات الدلالة الجنائية والتي لها صلة بالتحقيق الجنائي وعلى ضوئها يتم استبعاد البقع الأخرى التي ذات الصبغة غير الجنائية وسوف نتطرق إلى كل نوع على حدى .

1 . **البقع الدموية ذات الصبغة غير الجنائية:** إن البقعة الدموية التي يتم العثور عليها في مسرح الجريمة والتي من خلالها يمكن التعرف على شخصية صاحبها قد لا تكون ذات صبغة جنائية أو لا لذلك كان ولابد التعرض لأنواع البقع المحتمل العثور عليها.

* **دم الحيض** : يوجد في الغالب بقع دموية على ثياب النساء ناتجة عن العادة الشهرية والذي يقطع بأنها ليست ذات مدلول أو أصل جنائي عند فحصها تحت المجهر هو وجود مع الدم بعض الخلايا البشرية المسطحة التي منشؤها الغشاء المخاطي المبطن للرحم وعدد كبير من الجراثيم على اختلاف أنواعها, وذلك لأن البقع الدموية العادية لا تحتوي على مثل هذه المكونات ومثل هذه المكونات و مثل هذه الجراثيم .

* **الدماء الناشئة عن الأمراض:** من الممكن أن تسبب بعض الأمراض نزيفا دمويا للأشخاص المصابين بها, ومن هذه الأمراض مرض البلهارزيا أو القرحة (قرحة المعدة , أو الأمعاء الغليظة ...) فكثيرا ما يشاهد بالنسبة للشخص المصاب بهذا المرض بول دموي ناشئ عن هذا المرض, ولمكان هذه البقع وشكلها أهمية كبيرة في مثل هذه الحالات, وما يلاحظ على هذه البقع أنها مخففة بسبب اختلاطها بالبول, بحيث يشاهد محيطه باهتا و رفيعا, وقد توجد بالبقعة الدموية إذا ما أخضعت للفحص الميكروسكوبي على بويضات البلهارزيا.

2 . **البقع الدموية ذات الصبغة الجنائية:** إذا ما وجدت في مسرح الجريمة بقعا دموية فلابد من تسجيل أماكن تواجدها, مع ضرورة توضيح شكلها والسطح الذي وجدت عليه, كأن يكون لامعا أو قماشا أو غير ذلك كون أن شكل البقعة الدموية يظهر من خلال كيفية سقوط البقعة الدموية فإذا كانت البقعة الدموية على شكل دوائر مسننة وتكاد أن تكون متساوية في الحجم فإن ذلك يشير إلى تساقطها من جسم صاحبها وهو واقف, مع ملاحظة أن البقعة تزداد تسننا كلما ارتفع موقع تساقطها عن الأرض, بحيث أنها كلما

زاد حجم البقعة وزاد تسننها كلما دل ذلك على ارتفاع مصدر سقوطها من جسمه [1] أما إذا كانت البقعة الدموية على شكل بقعة كبيرة أي تأخذ شكل البركة فذلك دليل على أنها ناتجة عن جرح عميق كأن يكون ناتج عن ذبح المجني عليه أو إصابته بعنقه ثم سقوطه على الأرض. [2]

أما إذا كانت منثورة على حائط أو ملابس شخص أو على أثاث كان ذلك دليلا على استخدام آلة حادة من المجرم لقطع شريان الضحية أدى إلى تناثر الدم بالشكل الذي لوحظ في محل الحادث, كما أنه يدل على أن الجريمة ارتكبت في هذا المكان وعليه يجب تقدير كمية الدم التي توجد في مسرح الجريمة باعتبار أنها:

* تربط ارتباطا وثيقا بالإصابات التي حدثت بالنسبة للأشخاص في الواقعة (الجاني و المجني عليه) بحيث أنه إذا كانت الكميات التي تم العثور عليها أكبر أو أصغر من الدماء الناشئة عن الإصابات, فإنه لابد من تعليل ذلك التفاوت إذ قد يكون المجني عليه قد نقل إلى المكان الذي عثر فيه على دماء قليلة بعد أن تم الإعتداء عليه.

*. ترتبط ارتباطا وثيقا بنوع الجريمة التي وقعت فكمية الدماء التي تم العثور عليها في جريمة قتل عن طريق العنف أكبر من كميات الدماء التي يتم العثور عليها في جريمة من جرائم الإعتداء على العرض[3] .

الفرع الثاني : إجراءات رفع البقع الدموية و العوامل المؤثرة عليها

إن مهمة المحقق لا تقتصر على العثور على الأثر, إنما لابد و من أجل أن يتم الاعتماد عليه كدليل أن ينسب هذا الأثر إلى شخص معين, وذلك لا يكون إلا من خلال الاستعانة بأهل الخبرة, ومن أجل أن يصل المحقق إلى النتيجة التي يريدها لابد من تسهيل عمل الخبير من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات تبين كيفية رفع البقع

1- محمد حماد مرهج الهيتي: نفس المرجع السابق. ص 206

2- منهجية تسيير مسارح الكوارث الكبرى و تحديد هوية الضحايا ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، مرجع سابق ، ص 45.

3- محمد حماد مرهج الهيتي: نفس المرجع السابق. ص 207

والآثار الدموية وكيفية التحفظ عليها وكذلك التطرق إلى الصعوبات التي قد تواجه البحث عنها وكذا العوامل التي تؤثر في البقعة.

أولا : كيفية رفع البقع و الآثار الدموية

قبل رفع البقع و الآثار الدموية كان على المحقق أن يتخذ جملة من الإجراءات من أهمها أن يبين موضعها كتابة وأن يرسم موقعها وشكلها بالضبط لما لهذا من أهمية مع عدم لمسها إذ كثيرا ما توجد آثار أصابع القاتل الملوثة بالدماء على السلاح المستعمل في القتل, و ذلك من أجل تسهيل عمل الخبير في تحليل البقعة الدموية ثم تأتي مرحلة رفع البقع الدموية و تتوقف عملية رفعها على حالة هذه البقع ، فإذا كانت سائلة استخدمت أنبوبة مدرجة نظيفة ذات سدادة لوضع السائل فيها, أما إذا كانت البقعة متجمدة أو لزجة فيتم كشطها بآلة حادة نظيفة من فوق السطح المحتوي عليها ثم توضع بعد ذلك في زجاجة نظيفة، كما تؤخذ عينة من أرضية المكان الذي وجدت عليه, على أن توضع في حرز منفصل من أجل أن يتمكن الخبير من معرفة طبيعة هذا المكان, كما يجب كتابة على الأنبوب كل البيانات المتعلقة بالبقعة الدموية, و في حالة ما إذا وجدت البقعة على مكان لا يمكن كشطه فيتم رفع القطعة أو الجزء من الجسم التي توجد عليه البقعة بأكمله ثم يتم وضع الأشياء التي عليها الدماء في حرز على أن تشرح كيفية التحريز مع بيان أسماء الشهود و ختمه في محضر الضبط[1] .

إضافة على التزام الدقة في رفع البقع الدموية لابد من التحفظ عليها و أفضل طريقة لذلك هي حيازة الشيء الذي ترسبت عليه طالما كان في الإمكان فصله ونقله, كما يتم التحفظ على بقع الدم التي تتكون على الحشائش وأوراق الشجر عن طريق جمعها في علبة من الكارتون بعد قطعها. أما في حالة وجودها على الملابس فيجب أن تطوى باعتناء وتلف بالورق الزيتي الأبيض, وفي حالة تعذر نقل البقع الدموية أو نقل

[1]-رمسيس بهنام ، البوليس ، المرجع السابق ، ص 102 .

الشيء الذي توجد عليه فيجب أن تترك هذه المهمة للخبير ليتولى بنفسه نقل الأثر بطريقته الفنية [1] .

ثانيا : الصعوبات التي تواجه البحث عن البقع الدموية

هناك صعوبات قد تواجه الباحثين في اكتشاف البقع و الآثار الدموية منها ما يعود إلى الأساليب التي يستخدمها الجاني في محو آثار البقع, سواء التي تعلقت في جسمه أو ملابسه أو التي تخلفت على الأشياء في مسرح الجريمة. إضافة إلى التغيرات التي تتعرض لها البقع الدموية كتغير لونها ورائحتها ذلك لأن لون الدم عند خروجه من جسم الإنسان مباشرة يكون أحمر فاتح و هذا اللون سرعان ما يتغير إلى اللون الأحمر الغامق أو البني المحمر أو المخضر حسب حالة الجو و درجة الحرارة و الوقت الذي مضى عليها وإذا كانت البقعة سائلة و ذات رائحة مميزة فور خروجها من الجسم فسرعان ما تصبح لزجة بعد بضع دقائق ثم تتجمد بعد ذلك لهذا فإنه ليس من السهل في بعض الظروف تمييز بقع الدم ومن ثم اكتشافها كوجود أيضا البقع الدموية في أماكن غير مكشوفة, ومن أجل التغلب على هذه الصعوبات يتم في بعض البلدان استخدام كلابا من نوع **Blood Human** لاكتشاف البقع الدموية و جثث الموتى المدفونة في باطن الأرض.

ثالثا : العوامل التي تؤثر في البقعة الدموية

إن البقعة الدموية و مدة بقائها في مسرح الجريمة قد تتأثر بجملة من العوامل قد تؤدي إلى زوالها أو تلفها و من بينها:

1- محمد حماد مرهج الهيتي: نفس المرجع السابق.ص 221

* **طبيعة السطح الذي تكونت عليه:** إن لون البقعة الدموية و حتى شكلها يختلف حسب السطح الذي تكونت عليه فقد تأخذ شكل بقع منتشرة كبيرة و كل بقعة تحيط بها بقع أصغر منها إذا سقطت على سطح أملس, كما قد تكون بقع خفيفة أي ليست سميكة بسبب عدم قابلية هذه الأسطح لامتصاص الدم في حالة سقوطه, وإلى جانب ذلك أن لونها يتغير حسب السطح الذي تلامسه.

* **العوامل الطبيعية:** من بينها درجات الحرارة والرطوبة و الرياح والأمطار, كلها عوامل من شأنها أن تؤثر على البقعة الدموية. كما يؤثر عامل الضوء عليها, إضافة إلى التأثير الذي يحدثه مرور الوقت عليها

* **عمر البقعة الدموية:** إن عمر البقعة الدموية يرتبط بحالتها و بلونها, فإذا كان الدم سائلا كانت البقعة حديثة العهد قد لا يتجاوز عمرها ساعة أو أقل , أما في حالة كونه جيلاتنيا هلاميا فنتيجة تكون الليفين فهذا يعني مرور وقت على تكونه, و كلما اقتربت بقعة الدم من الجفاف كلما تغير شكلها و حجمها حيث تزداد انكماشا كلما اقتربت من الجفاف, حتى أنها تتجعد و تتقصف و تصبح على شكل قشور عند جفافها نهائيا[1] .

كما أن هناك ارتباط بين عمر البقعة الدموية و لونها, إذ أن عمر البقعة يعتمد على مدى التغير الذي يطرأ على المادة التي تلون الدم وهي الهيموجلوبين التي تعطيه لونه الأحمر القاني, فإذا كان لون البقعة أحمر قاني أي قاتما فهذا يشير إلى حداثة تكون البقعة و يتحول هذا اللون بمرور الوقت إلى اللون البني.

الفرع الثالث: القيمة القانونية للبقع الدموية

إن للبقع الدموية دلالات فنية يستخلص منها المحقق جملة أمور تفيد في الوصول إلى الحقيقة و كشف الغموض الذي قد يكتنف الجريمة من بينها:

1- محمد حماد مرهج الهيتي: نفس المرجع السابق. ص 225

- ❖ أن البقع الدموية يمكن من خلالها الاستدلال على كيفية وقوع الجريمة و الاتجاه الذي سلكه الجاني إذا كان مصدر الدم جسمه أو تحديد مسار المجني عليه مما يساهم في إعادة تمثيل الجريمة.
- ❖ يدل الدم و ما يختلط به من مواد كالشعر أو بعض الجراثيم و الخلايا على سبب تكون هذه البقع إن كان سبب إجرامي أي عن إصابة أم عن سبب بيولوجي.
- ❖ إمكانية تقدير المسافة التي قطعتها نقطة الدم أثناء سقوطها وهذا يساعد في فهم ما إذا كان الجسم الذي صدرت عنه ساكنا أم متحركا اتجاه الحركة و سرعته.
- ❖ تحديد زمن وقوع الجريمة من معرفة الزمن الذي مضى على بقعة الدم, حيث أن الدم يتغير كلما مضت عليه وقت, فيتحول اللون من الأحمر القاتم إلى اللون البني.

الفرع الرابع: قوة البقع الدموية في الإثبات الجنائي

إن أول اختبار يمكن أن يجرى على البقع الدموية هو اختبار الفصائل, و هذا الاختبار يتم بموجبه تحديد فصيلة الدم الذي تنتمي إليه بقعة الدم التي تم العثور عليها في مسرح الجريمة.

غير أن تحديد فصيلة الدم لا تكون له تلك القيمة العملية إلا في جانب واحد, وهو اختلاف فصيلة دم البقعة المعثور عليها في مسرح الجريمة عن فصيلة دم الشخص المشتبه به, فإذا اختلفت الفصيلتان كان ذلك دليلا لصالح المشتبه فيه ينفي أن يكون له صلة بمسرح الجريمة، وبالدماء التي تم العثور عليها, وبالتالي من الممكن أن تنفي عنه التهمة الأمر الذي يختلف في حالة ما إذا كانت نتيجة الفحص تطابق الفصيلتان، وفي هذه الحالة لا يمكن أن يكون تشابه فصيلة البقعة الدموية دليلا ضده على الرغم من هذا التشابه بين الحالتين، والسبب في ذلك أن الكثير من الناس يحملون نفس الفصيلة من دمائهم, وبالتالي لا يمكن الجزم والتأكيد على علاقة الشخص بمسرح الجريمة وعلى

أساس ذلك فإن البقع الدموية تنفي ولا تثبت. لذلك كان ولابد من إجراء اختبار آخر يمكن أن يجعل فصيلة الدم في هذه الحالة دليلا في الإثبات وهو ما يسمى باختبار بصمة الحمض النووي **ADN** عن طريق استخدام الوسائل العلمية ويتم تحديد بها صاحب الدم بدقة وتعرف هذه المرحلة بذاتية الأثر المادي[1]، أي إثبات أنه يخص شخصا معينا, ويمكن عمل بصمة الحمض النووي من نقطة دم واحدة حتى وإن مضى عليها أشهر للتعرف على صاحب الدم.

المطلب الثاني: العرق

يعد العرق أحد الوسائل التي يتخلص فيها الجسم عن طريقها من بعض المواد غير المرغوب فيها. كالماء وبعض الأملاح, و يعد العرق من أهم مخرجات الجسم غير الحيوية في التحقيق الجنائي و يظهر دوره من خلال ربط أو عدم ربط الأثر الملوث بالعرق الموجود بمسرح الجريمة بالمشتبه فيه, ومن ثم إثبات أو نفي العلاقة وتظهر أهمية العرق من خلال المظاهر التي سنتطرق إليها سنتعرض إليها تباعا: بصمات الأصابع والكف والقدمين وكذا العرق ورائحة الجسم ثم أثر العرق في النمو البكتيري.

الفرع الأول: أثر العرق في تكوين بصمات الأصابع و الكف و القدمين

إن البصمات تكون والجنين في بطن أمه و بالتحديد في الشهر الثالث والرابع, وأن هذه البصمات تتشكل وفقا للخطوط الحلمية الموجودة في أصابع الشخص وراحة الكف وأصابع و باطن القدم, وإن هذه الخطوط الحلمية تتركز عليها مسامات متجاورة ترتبط بالغدد العرقية. [2]

[1]-عبد الفتاح مراد ، التحقيق الجنائي الفني و البحث الجنائي ، المرجع السابق ،ص 58.
[2]- عبد الفتاح مراد ، التحقيق الجنائي الفني و البحث الجنائي ، المرجع السابق ،ص281.

ولذلك فإن آثار البصمات تتكون نتيجة للإفرازات التي تفرزها الغدد المنتشرة تحت الجلد, وتخرج عن طريق تلك المسامات ويتشكل أثرها على الأسطح الصقيلة بشكل واضح نتيجة لضغط اليد أو القدم على تلك الأسطح, فتتصل تلك الإفرازات عند خروجها من المسام وتنضم في شكل خطوط مماثلة للخطوط الموجودة على سطح البشرة عند ملامستها لتلك الأسطح.

واستنادا إلى ذلك فإن أهمية العرق بالنسبة للبصمات يتضح من خلال أنه لولا وجوده لما تشكلت تلك البصمات, فهو له الدور الأساسي في تشكل البصمات على الرغم مما يقال بأن العرق قد يصاحبه ويساعد على تكوين البصمات المواد الدهنية التي توجد في الجسم أصلا, وربما أيضا الأملاح.

ويتضح دوره بشكل أكبر في أن وضوح البصمات التي تتخلف تعتمد في الغالب على كمية العرق, فكلما كانت كمية العرق عالية كلما ازداد وضوح البصمة, لذلك تكون بصمات الشخص أثناء تنفيذ الجريمة أكثر وضوحا من بصماته في الحالة الاعتيادية بسبب الحالة النفسية التي يمر بها أثناء تنفيذ الجريمة كونه يكون يعاني من التوتر والقلق, وتزداد حركاته اللاشعورية المصحوبة بالمخاوف, مما يؤدي إلى تعرقه بشكل أكبر الأمر الذي يؤدي إلى تواجد بصماته بشكل أكثر وضوحا[1] .

وهذا يؤيده أن إفرازات العرق لا تظهر إذا كانت الأيدي باردة, و لكنها تعود إلى حالتها الطبيعية حينما تدفأ, و ما تأثر البصمات بالحالة الجوية من حرارة و رطوبة, و بكمية الإفرازات المترسبة على الأسطح إلا دليل آخر على أهمية العرق في تكوين البصمات.

1- محمد حماد مرهج الهيتي: نفس المرجع السابق. ص 256

الفرع الثاني : أثر العرق في تكوين رائحة الشخص

من الثابت اليوم أن لكل إنسان رائحة تميزه و تختلف من شخص إلى لآخر, وكان يستعمل في مجال البحث الجنائي للتمييز بين رائحة العرق عند شخص آخر و قد استخدمت في ذلك الكلاب البوليسية, لهذا يطرح في هذا المجال سؤالين هما: ما سبب اختلاف رائحة شخص وتميزه عن شخص آخر؟ وكذا ما قيمة استعمال رائحة العرق والاعتماد عليها كدليل؟

1. إن اختلاف رائحة إنسان وتميزه عن أي شخص آخر يعود إلى وجود مواد بروتينية غير معروفة التركيب تقوم البكتيريا الموجودة على جسم الإنسان بتحليلها. ومن ثم تنتج عنها الرائحة المميزة للشخص, وهناك من قال خلاف ذلك و أرجع الأمر إلى أن الجسم يقوم بإفراز سائل ثقيل أبيض اللون عديم الرائحة يحتوي على مواد يتم تحليلها بواسطة البكتيريا الموجودة على الجلد مما ينتج عنها مواد ذات رائحة مميزة, وهذه الرائحة تظهر بشكل واضح عند تعرق إنسان وتزداد كلما ازداد تعرقه وقد استفاد التحقيق من تتبع المجرمين بالكلاب البوليسية, ويتم التتبع عن طريق الرائحة من خلال ما يتخلف عن الجناة من آثار فيها رائحتهم وقد أثبتت التجربة أنه عن طريق فحص مناديل اليد و رباط الرأس وغير ذلك من الثياب التي تترك في مكان الجريمة يمكن تعقب المجرمين.[1]

2. أما بالنسبة لاستعمال رائحة العرق في تتبع المجرمين و الاعتماد عليها كدليل قد يواجه طعنا أمام القضاء الأمر الذي أدى إلى أسلوب حديث في الكشف عن الرائحة المميزة للإنسان وذلك باستعمال أجهزة عملية للتغلب على نقاط الضعف التي تصاحب استخدام الكلاب البوليسية. و هذا الأسلوب يعتمد على جهاز علمي يستخدم لهذا الغرض يطلق عليه **جهاز الكروماتوجرافيا** الذي يمكن من خلاله تحليل أي رائحة [2] رغم النتائج التي يحققها استعمال أسلوب الكلاب البوليسية وجهاز كشف الرائحة في

[1]- عبد الفتاح مراد ، التحقيق الجنائي الفني و البحث الجنائي ، المرجع السابق ،ص 400.

2- محمد حماد مرهج الهيتي: نفس المرجع السابق ص 259

مجال تعقب المجرمين واكتشافهم إلا أن قيمة ذلك لا ترقى إلى مرتبة الدليل لذلك تعد وسيلة من وسائل جمع المعلومات بمعنى أنه يدخل ضمن أعمال التحري.

الفرع الثالث : أثر العرق في النمو البكتيري

أثبتت الوسائل العلمية الحديثة أن البكتيريا التي تعيش على جلد الإنسان تختلف من شخص لآخر من جانبين: الأول من حيث درجة حساسيتها للمضادات الحيوية و الجانب الثاني من حيث سلوكياتها اتجاه التحاليل الكيميائية. وكذلك أثبتت الفحوص أن ثمة علاقة بين آثار العرق الموجود على بعض المضبوطات في مسرح الجريمة, مثل أغطية الرأس أو الملابس الداخلية وبين المتهم.

ويظهر أثر العرق في نمو البكتيريا من خلال أن البكتيريا بما أنها تعيش على جلد الإنسان و تختلف من شخص لآخر, وبما أنها تعيش في المناطق الرطبة والمظلمة بشكل عام فإن العرق أثر في نمو بعض البكتيريا في المناطق الرطبة من جسم الإنسان وأنه يزيد من نموها في تلك المناطق[1] .

الفرع الرابع: إفرازات الجسم الأخرى

إن جسم الإنسان يخرج منه العديد من الإفرازات منها ما هي طبيعية تطرح على شكل فضلات والبعض الآخر تطرح على شكل إفرازات بسبب عوارض يتعرض إليها جسم الإنسان كتناول مواد سامة, لذلك فإن البقع التي يمكن العثور عليها في مسرح الجريمة لا يقتصر على البقع الدموية أو العرق فقط بل يمكن أن يترك الجاني بقعا من نوع آخر لها مميزات خاصة بها سواء من حيث تركيبها أو شكلها أو لونها أو رائحتها, وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفرع من خلال ذكر أهم هذه الإفرازات الممثلة في اللعاب, البقع المنوية, البول والبراز, القيء .

1- محمد حماد مرهج الهيتي: نفس المرجع السابق. ص 260

أولا : اللعاب

قد تتواجد في مسرح الجريمة آثار اللعاب الذي يفرز عن طريق الغدد اللعابية الموجودة في فم الإنسان, و خلال المعاينات يمكن العثور عليه سواء على جسم المجني عليه في شكل عضة آدمية أو بقايا المأكولات الصلبة, على أعقاب السجائر, الأكواب الزجاجية, الرسائل, الطوابع البريدية أو على أجزاء من القماش المستخدمة في الخنق بكتم النفس, أو على أوراق المناديل .

بعد رفع آثار اللعاب من مسرح الجريمة يتم إرسال العينات إلى المختبر الجنائي ليتم فحصها أين تعتمد عملية الفحص هذه على بعض الاختبارات الكيميائية الخاصة وكذا على الفحص المجهري. تتم أول مرحلة من الفحص لمعرفة هل البقعة لعابية أم لا بواسطة اختبار النشاء واليود للكشف عن الإنزيمات الهاضمة, بعدها يتم البحث عن جنس صاحب البقعة هل تعود لذكر أم أنثى, وهذا بفحص الخلايا البشرية الموجودة باللعاب للكشف عن الكروزومات الجنسية, وآخر مرحلة هي معرفة هل تعود هذه البقعة اللعابية للمشتبه فيه , ويتم بعد ذلك أخذ عينة من لعاب هذا الأخير ومضاهاتها بواسطة تقنية الحمض النووي مع البقعة الأولى, وتعتبر النتائج المحصل عليها جد دقيقة تؤدي إلى التأكد من شخصية الجاني.

ثانيا : البقع المنوية

قد يتخلف في مسرح الجريمة بقعا أو آثارا منوية تكتسب عملية الكشف عنها أهمية في بعض الجرائم و بوجه عام في الجرائم الجنسية, أو في جرائم الاعتماد على العرض نتيجة الإفرازات الجنسية التي تنطلق من الجهاز التناسلي للرجل عندما تصل الإثارة الجنسية مرحلة معينة.

1- تعريف البقع المنوية و خصائصها

المني هو الماء الدافق الهلامي ذو الرائحة القلوية المميزة الذي يخرج من قضيب الرجل البالغ عند بلوغ الشهوة الجنسية ذروتها, ويتكون من سائل منوي الذي تفرزه غدة البروستاتا وجزء خلوي المتمثل في الحيوانات المنوية[1] .

ومن خصائص البقع و الآثار المنوية أنها تتميز بالمظهر الأبيض المائل إلى الرمادي, وأنها تسبب تيبسا بالأنسجة التي تقع عليها ويمكن إحساس ذلك عن طريق اللمس باليد, ويكون اللمس بأطراف الأصابع للألبسة التي يمكن أن توجد عليها كملابس الجاني أو ملابس المجني عليه أو أنسجة الفراش الذي ارتكبت فيه الجريمة, كذلك غالبا ما تكون مستديرة إذا وجدت على الملابس و ما شابهها, و قد تأخذ عند جفافها شكل الخريطة لاسيما إذا كان القماش الذي وقعت عليه يقبل امتصاص السوائل, وإلى جانب تكون البقع المنوية بلونها الأصفر الباهت أو الأبيض المصفر وملمسها الخشن الذي يمكن الإحساس به عند إمرار الأصابع على القماش فإنه يمكن إدراكها عن طريق الشمس إذا كانت حديثة التكوين حيث يشتّم منها رائحة مميزة خاصة بها تشبه إلى حد ما طلع النخيل أو العجين[2] .

2- أماكن البحث عن البقع المنوية و طرق الكشف عنها

إن البقع المنوية تحدث في نطاق الجرائم الجنسية التي يحدث فيها اعتداء من ذكر على ذكر آخر أو من ذكر على أنثى, تعتبر من أهم الأدلة التي يمكن الأخذ بها في إثبات الاعتداء الجنسي أو الشروع فيه, و يتم تحديد مكان ارتكاب الجريمة عن طريق سؤال المجني عليه إن كان حيا, و كذلك من خلال سؤال الجاني إن كان معترفا أو عن طريق المعلومات التي تصل إليه من أطراف أخرى إضافة إلى ضرورة تحديد وقت ارتكاب, لأنه كلما مضى وقت على ارتكابها تغيرت البقع المنوية وجفت مما

1- هشام عبد الحميد فرج: "معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء والنيابة والمحاماة والشرطة والطب الشرعي" مصر نوفمبر2004 ص 126

2- محمد حماد مرهج الهيتي: نفس المرجع. ص 236

يتطلب أساليب مختلفة عن التي سبق ذكرها في الكشف عنها, كما يجب على المحقق أن يحدد إن كان قد صاحب الاعتداء الجنسي استخدام القوة و العنف كالضرب أو استعمال مواد مخدرة قبل ارتكاب الفعل, بعد كل ذلك تبدأ خطوات البحث عن البقع و الآثار المنوية في المناطق التالية :

- عضو التذكير للرجل باعتباره المخرج الطبيعي للسائل المنوي .
- الأعضاء التناسلية للأنثى: الأجزاء الداخلية في قناة المهبل و المنطقة الخارجية المحيطة بها.
- الدبر: وذلك إذا مارس الجاني فعل اللواط مع ذكر أو على أنثى.
- الملابس و خاصة منها الداخلية .
- الفراش, أغطية الأسرّة, أو على السجاد.

لذلك يجب أن يشمل البحث كل شيء في مكان ارتكاب الجريمة, بما فيها ضبط ملابس الجاني والمجني عليه وفحصه من طرف الطبيب, وهناك طرق يتم بها الكشف عن البقع المنوية عند العثور عليها في مسرح الجريمة, فهناك ما يتم اكتشافها عن طريق العين المجردة, أو عن طريق اللمس أو عن طريق تسليط الأشعة أو عن طريق الاختبار الكيميائي. [1]

أ- الكشف عن طريق العين المجردة: ويعتمد ذلك على نوع الأسطح التي عليها البقع, وحداثة تكون البقعة, وهنا تأخذ لونا أبيضا نصف شفاف يمكن التعرف عليه بالعين المجردة إذا كانت على سطح لا يمتص السوائل.

[1]-هاشم عبد الحميد فرج ، المرجع السابق ، ص 126.

ب- اكتشافها عن طريق اللمس: وهي البقع المنوية التي يمر عليها فترة من الزمن فتتحول من بقعة رطبة سائلة إلى بقعة أكثر لزوجة إلى أن تجف عندها تحدث تيبسا و خشونة يمكن الإحساس به باللمس باليد. [1]

ج- اكتشاف البقع عن طريق تسليط الأشعة: في حالة تعذر اكتشاف البقع المنوية بالعين المجابقردة يتم الكشف عنها عن طريق تسليط أشعة فوق البنفسجية على تلك المواد فتظهر البقع المنوية تحت هذه الأشعة بلون فلورسنتي إلا أن هذه الطريقة لا يتم دائما بها الكشف عن البقع المنوية و يعود السبب إلى نوع المادة التي سقطت أو تكونت عليها البقعة المنوية فقد تكون من نوع يتفاعل مع المادة المنوية بحيث تنتج مادة لا تبعث الإشعاع الفلورسنتي الحمضي. [2]

د- اكتشاف البقعة المنوية عن طريق الاختبار الكيميائي: و يتم اللجوء إليه في الحالة التي لا يتم فيها العثور على الحيوانات المنوية كون هذه الأخيرة لابد أن تتوافر لها البيئة الصالحة للحياة فهنا يتم إجراء الفحص من خلال تحليل مكونات البقعة المنوية التي يتم العثور عليها حيث يحتوي المني على عدد من المركبات الكيميائية التي لا توجد في غيره من سوائل الجسم الأخرى, ولا بالكمية الموجودة بها في المني, ومن أهم تلك المركبات والتي يمكن الكشف عنها هي (الكولين, السيبرمين, سكر الفركتوز, أنزيم الفوسفاتيز الحمضي) .

3- كيفية التعامل معها عند اكتشافها

بعد اكتشاف البقع المنوية سواء عن طريق الرائحة أو اللون أو اللمس أو الإشعاع الفلورسنتي, فإذا كانت البقعة موجودة على ملابس أو قماش يمكن طيه و نقله فإن أول إجراء يجب إتباعه هو أن ترسم دوائر بالطباشير حول تلك البقع, وأن يوضع

[1]- عبد الفتاح مراد ، التحقيق الجنائي الفني و البحث الجنائي ، المرجع السابق ، ص 268.
[2]- عبد الفتاح مراد ، التحقيق الجنائي الفني و البحث الجنائي ، المرجع السابق ، ص 269.

ورق سلوفاني نظيف عليها مع تثبيته بالدبابيس لحمايتها, على أن يتم حفظ الملابس أو الأدوات التي سقطت عليها البقع, المشتبه فيها داخل أحراز بعيدة عن التعرض لظروف من شأنها أن تتلف الحيوانات المنوية كالحرارة القوية أو أن تنتقل من مكان وجودها إلى مكان وجودها إلى مكان آخر يلامسها كالاحتكاك أما إذا كانت البقعة سائلة فتوضع في أنابيب اختبار نظيفة ومعقمة.

5- القيمة القانونية للبقع المنوية و دورها في الإثبات الجنائي

ترتبط القيمة القانونية للبقع والآثار المنوية بما يؤثر عليها كعمرها و ظروف تكونها, إذ أن عمر البقعة يرتبط بلونها من جانب و طبيعة الأسطح التي توجد عليها من جانب آخر, والتغيرات التي تطرأ على الحيوانات المنوية من جانب ثالث, فإذا كانت البقعة سائلة فإن ذلك يدل على عدم مضي وقت طويل على خروجها من جسم الإنسان, ومن الممكن أن تبقى لبضع ساعات إن كانت البقعة في جو ملائم لبقائها بهذه الحالة كوجودها على جسم مغطى, و قد تبقى لبضع دقائق إن كانت معرضة للهواء[1] .

كما أن عمر البقعة المنوية تتأثر بطبيعة السطح الذي توجد عليه, فإذا تكونت على سطح غير متشرب وكان سطحها لامع و نصف شفاف هذا دليل على حداثة البقعة و تصبح بيضاء بعد مرور أيام و يبدأ سطحها بالتحبب, وبعد أسبوع يزداد بياض البقعة و تحببها, وبعد حوالي شهر يتحول لون البقعة إلى اللون الأصفر أما إذا تكونت البقعة على الأقمشة المتشربة أي التي تمتص السوائل, فيتم العثور عليها و هي عديمة اللون أو ذات لون رمادي و ذلك يدل على حداثة تكوين البقعة و تحولها من اللون الأصفر أو البني يشير إلى عمرها من أيام إلى شهر حيث يتغير لونها إلى اللون الأصفر أو البني بعد مرور فترة لا تزيد على شهر.

1- محمد حماد مرهج الهيتي: نفس المرجع. ص 248.

أما عمر البقعة قياسا إلى التغيرات التي تطرأ على الحيوانات المنوية, فإن ظهورها كاملة بذبولها و في حالة حركة تحت المجهر يشير ذلك إلى انفصال ذيول الحيوانات المنوية.

أما بالنسبة لأهمية العثور على البقع المنوية فهي تفيد في التعرف على شخصية صاحبها عن طريق اختبار بصمة الحمض النووي و يتم بإجراء اختبار الجينات **ADN** و هو ذاك الاختبار الذي يجرى على خلايا الدم والذي يجرى على الحيوانات المنوية أيضا و يتم استخلاص البصمات الجينية الموجودة في نواة الخلية ومن ثمة مقارنتها بالبصمات الجينية للخلايا الحيوية التي يتم أخذها من المشتبه به لتقرير ما إذا كان المصدر واحد من عدمه.

ثالثا : البقع البولية و القيء و البراز

إن الجاني قد يترك في مكان الحادث بقعا من نوع آخر مثل بقع القيء و البول أو البراز التي يجب على المحقق أن يهتم بها لأهميتها و ذلك من خلال رفعها و تحليلها قصد معرفة الطعام الذي تناوله المجني عليه قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة. هل فيه مواد سامة مما يجعل الجريمة جريمة قتل باستخدام السم أو تناول مواد مسكرة أو مخدرة قبل وفاته, كما يمكن من خلال تحليل تلك البقع معرفة صاحبها أو تضييق دائرة البحث عنه وهذا ما سنتطرق إليه كالتالي:

1- البقع البولية

يتميز البول إذا كان رطبا برائحة معينة تختلف عن رائحة المني، و لونه مائل إلى الاصفرار يماثل في لونه لون البقع المنوية، أما من حيث التركيب والمحتويات فإن البول مكون من "بولونيا و حامض البوليك" ويمكن بواسطة الكشف الكيميائي التأكد من محتويات البقع ومعرفة أصلها.

وتكمن أهمية هذه البقع في التحقيق من شخصية الجاني وتضييق نطاق البحث عنه وذلك من خلال فحصها وتحليلها يمكن معرفة فصيلة الدم لصاحب البقعة إلى جانب ذلك معرفة أمراض صاحب البقعة كأن يكون مصابا بالبلهارزيا أو السكري أو بالزلال أو بالسيلان, كما يمكن تحديد تركيز الكحول بالجسم.

أما من حيث المكان الذي يمكن العثور فيه على البقع البولية فيمكن العثور عليها في مسرح الجريمة على شكل بقعة ظاهرة بالعين المجردة خاصة إذا كانت في منطقة مفتوحة كالمزارع. أو توجد في دورات المياه الموجودة في مسرح الجريمة ويكون الجاني قد استعملها كما يمكن العثور عليها على الملابس الداخلية للجاني إذا تخلى عنها في مسرح الجريمة, وقد تكون هذه البقع ملوثة بالدماء نتيجة إصابة الجاني ببعض الأمراض.

ويتم رفع البول من مسرح الجريمة بمسحة شاش و ترسل إلى المخبر, بعدها يتم تجفيفها في الهواء و توضع في أنبوبة أو وعاء معقم, وتتم عملية الفحص لمعرفة هذا البول هل يخص حيوان أم إنسان.

2- بقع القيء

إن فحص وتحليل محتويات المعدة له أهمية كبيرة في جرائم محددة, كجرائم التسمم و تناول المسكرات, وله أهمية في التعرف على فصيلة دم الشخص, و هناك حالات يتم فيها الكشف أن الجاني قد سقى ضحيته مادة سامة أو وضع له سما, فإن الدليل على ذلك سيكون من خلال فحص و تحليل قيء الشخص و محتويات معدته, كذلك الأمر بالنسبة لتناول المسكرات فيمكن معرفة إن كان الشخص مخمورا من خلال نسبة الكحول في معدة الشخص أو في قيئه.

3- البراز

قد يتغوط الجاني بمحل الجريمة لما يعتريه من خوف وقت ارتكابها، كما قد يفعل ذلك سخرية و استهزاءا بالمحل، لذلك يجب رفع بقع البراز من مسرح الجريمة و العمل على فحصها مجهريا أو كيميائيا للتمكن من التعرف على المتهم و تفريز الأدلة ضده.

و تتم عملية رفع البراز بأخذ عينات منه بحروف صغيرة و معقم ، و تترك لتجف في الهواء العادي ثم توضع في وعاء معقم ، و هذا إذا كانت كمية البراز كبيرة ، أما إذا كانت كمية البراز قليلة فتؤخذ مسحة على قطعة قطنية أو قماش مبللة بماء مقطر و تترك لتجف في الهواء العادي وتوضع في وعاء معقم ، و تفحص بالمجهر واالتحليل الكيميائي للمضاهاة (بينه بين براز المشتبه فيه) بحثا عن أثار مرض مثل الدستاريا و الدودة الشريطية و تجري المضاهاة بينه وبين المشتبه فيه . [1]

[1]-رمسيس بنهام ، المرجع السابق ، ص 146.

المبحث الثاني : آثار الطبعات

إن آثار الطبعات تلك الآثار المتخلفة في مسرح الجريمة نتيجة تلامس أو ضغط لبعض الأشياء التي لها طبعة مميزة, و يزداد وضوح آثار الطبعات على الأسطح الرخوية عن الأسطح الصلبة, كما تزداد في حالة وجود تلوثات أو شحومات عالقة بالأجسام الطابعة أو الأسطح المطبوع عليها, ومن أهم آثار الطبعات في مسرح الجريمة البصمات وطبعة الأسنان والأقدام والإطارات التي سوف نتطرق لكل منها في مطلب منفصل على النحو التالي. [1]

المطلب الأول: البصمات

أتاح التقدم العلمي للمحقق و القاضي أن يتيقن من شخصية الجاني وأسلوب ارتكاب الجريمة لمجرد توافر بصمته بمكان الحادث وهي دليل قطعي على تواجده في المكان الذي حدث فيه, و نظرا لأهمية البصمة على هذا النحو الخطير في الإثبات فإن مجرد العثور عليها في أي موضوع يستلزم ضرورة المحافظة عليها واستخدام أفضل الوسائل العلمية لمعالجتها ورفعها.

والبصمات سواء كانت بصمات أصابع اليدين أو القدمين من أهم الوسائل لتحقيق الشخصية عند الإنسان وذلك لعدم وجود شخصين لهما شخصيتان متماثلتان حتى ولو كانا توأمين من بويضة واحدة.

الفرع الأول : ماهية البصمات

تتكون البصمة في جسم الإنسان وهو في رحم أمه من الشهر الرابع و تكتمل خلقا قبل ميلاده, وهذا في الشهر السادس و تستمر إلى ما بعد الوفاة, حيث ثبت علميا أن الجلد هو آخر ما يصيبه التحلل من أجزاء الجسم.

1- محمد حماد مرهج الهيتي: نفس المرجع. ص 296

أولا: تعريف البصمات

هي عبارة عن خطوط حلمية بارزة تجاورها تجاويف غائرة ويوجد على هذه الخطوط فتحات المسام العرقية التي تتصل عن طريق قنوات بالغدد العرقية, هذه الخطوط الحلمية البارزة هي التي يعلق بها الحبر, بينما تظل التجاويف الغائرة خالية من الحبر وهذا ما يؤدي إلى تكون البصمة وتفسير ذلك يعود إلى أن الخطوط البارزة تكون دائما في حالة رطوبة لما تفرزه الغدد العرقية المنتشرة بسطحها من مواد دهنية تحتوي الماء وبعض الأملاح لذلك تترك الخطوط طابعا على كل جسم تلمسه, الأمر الذي يؤدي إلى اعتبار أن ما يوجد على سطوح الأشياء من بصمات ما هي في حقيقتها إلا صورة طبق الأصل من خطوط البصمات للإنسان الذي لامس تلك الأشياء.

ثانيا : أنواع البصمات

إن البصمات التي العثور عليها في مسرح الجريمة قد يتعذر معرفة مصدر هذه البصمات كون هناك مصادر مختلفة للبصمات لذلك سوف نتطرق إلى أنواع البصمات التي يمكن العثور عليها:

1. بصمة أصابع اليد: لقد ثبت علميا أن بصمات الأصابع تتميز بميزتين هامتين يبنى عليهما استخدامها في تحقيق شخصية الأفراد وهما: للثبات وعدم التغير, وعدم وجود شخصين لهما بصمتان متماثلتان في الخطوط والميزات حتى ولو كانا توأمين من بويضة واحدة [1] كما أن البصمة لا تتأثر بعوامل الوراثة.

ولقد اتخذ علماء الأبحاث الجنائية [2] تصنيفا لبصمات أصابع اليد وجعلوها أربعة أنواع:

1- بوزرزور فاطمة: نفس المرجع . ص52

2- في 1892 عمل فوسيتشر على إنشاء نظام بصمات الأصابع واتبع الخطوط التي رسمها غالتون (فوسيتشر من كرواتيا. في يوغسلافيا . ولد في جزيرة بعيدا عن شاطئ داماتيا . غالتون هو عالم انكليزي مهتم بشؤون الجريمة وإنشاء بالاشتراك مع السير ادوارد هنري نظام غالتون هنري لبصمات الأصابع

* أشكال ليس بها زوايا مطلقا و تسمى بالمقوسات, ويلاحظ عليها أن الخطوط تنتهي في أحد الجانبين ولا تعود ثانية لذلك يرمز لها بالحرف **N** وتشكل من نوعين من البصمات: المقوس العادي و المقوس الخيمي [1] .

* أشكال بها زوايا سميت بالمنحدرات, تأخذ الخطوط الحلمية الموجودة عند مركز البصمة شكلا معينا يشبه المشبك, وتكون أطراف هذه الخطوط متجهة للأسفل, وتقسم إلى نوعين إما منحدر يميني أو منحدر شمالي أي يساري.

* أشكال بها دوائر سميت النوع الحلزوني أو المستديرات وفيه يدور الخط حول نفسه مكونا دوائر.

* النوع المركب ويحتوي على أكثر من نوع من الأنواع السابقة.

2. بصمة الكف : إن بصمة الكف لها جميع الخصائص المميزة الثابتة في بصمات الأصابع, فالخطوط الحلمية في بصمة الكف أو راحة اليد تختلف عن تلك الموجودة بالأصابع, لكنها من حيث مضاهاتها تكون أصعب من مضاهاة بصمات أصابع اليد, ذلك لأن الخبير في مسرح الجريمة يكون قد اكتشف جزءا صغيرا من بصمة الكف, ونادرا ما يمكن وجود آثار لبصمة كف كاملة, لذلك فإن عملية مضاهاة جزء صغير من بصمة كف أو راحة يد غير محددة مع بصمة كف كاملة أصعب من مضاهاة بصمة أصبع مع أخرى.

وإن بصمة الكف لها مميزات وأشكال ذلك لأن الخطوط الحلمية لبصمة الكف لا تسير على خط مستقيم تماما بل تنحني وتتقوس مما ينتج عنه ظهور أشكال المقوسات والمنحدرات, ومنه يمكن تقسيم شكل بصمة الكف إلى أربعة مواقع:

- الجزء الواقع أسفل بصمة الخنصر الأيمن أو الأيسر.
- الجزء الواقع أسفل بصمة الإبهام الأيمن أو الأيسر.

1- المقوس الخيمي : تكون الخطوط بوسط البصمة مرتفعة القمة تأخذ شكل الخيمة .

- الجزء الواقع أسفل الأصابع الأربعة.
- الجزء الخاص بسلاميات الأصابع.

3. بصمة المخ: يعتبر مخ الإنسان من أهم أعضاء جسم الإنسان رغم أن منظره لا يوحي بأية ملاحظة إذا نظرت إليه سوى أنه يتألف من كتلة متشابكة ومعقدة من الخلايا العصبية يجلس داخل الجمجمة مغمورا في وسائل ذو وسادات بحيث تقيه من أي صدمات فجائية قد تصيب الرأس.

ويرجع الفضل في اكتشاف هذه البصمة إلى الدكتور الأمريكي **لورانس فارويل Laurence Farwell** عندما تمكن من تحويل الكلمات والصور ذات العلاقة بجريمة معينة إلى ومضات على شاشة الكمبيوتر مستخدما في ذلك تقنية حديثة جدا ليثبت علاقة المجرم بتلك الكلمات, ويتفق العلماء على أن هناك موجة في المخ مرتبطة في الذاكرة تسمى **P 300** عندما يتعلم الشخص شيئا ويريد أن يتذكره يسترجعه بهذه الموجة دون أن يشعر الإنسان بذلك, وبالتالي يتم إجراء اختبار بصمة المخ على المتهم للتأكد من المعلومات, لكن هذا الإكتشاف بقي حكرا على الو.م.أ دون غيرها.

4. بصمة الأذن: إن لكل شخص أذنان تتسمان بخصائص مميزة لا تتكرر مع غيرها حيث ثبت علميا أن الأذن اليمنى تختلف في شكلها العام وفي حجمها عن الأذن اليسرى لنفس الشخص وبالتالي تختلف من شخص إلى آخر, لذلك تمثل بصمة الأذن أسلوبا فريدا في مجال تحقيق الشخصية للفرد ويتصور استخدام الأذن في تنفيذ الجريمة عن طريق استراق السمع فقط مما يؤدي إلى تواجد بصمتها بمسرح الجريمة يكون عادة على الأبواب الخارجية أو النوافذ ذات السطح اللامع والأملس, كما يمكن وجود بصمة الأذن على الخزائن ذات الأرقام السرية التي تعد من الأساليب لدى بعض المجرمين في فتح الخزائن. وللأذن شكل كونها تتشكل من الصوان . الحلمة . الثنيات . الحواف . [1]

1- هشام عبد الحميد فرج : نفس المرجع . ص 54

5. بصمة العين: لقد اكتشف العلماء مؤخرا أن للعين خاصية بيولوجية متميزة ومنفردة, وذلك من خلال وجود الأوعية الدموية على شبكة العين, وهذه السمة البيولوجية هي التي تسمى ببصمة العين نسبة إلى ثبات البصمة, وتتكون العين أساسا من ثلاث طبقات أهمها الشبكية التي تأخذ شكل القرص, توجد في منتصف فتحة يدخل منها الضوء تسمى القزحية التي تعتبر المكون الرئيسي لبصمة العين, وصورة القزحية تختلف من شخص لآخر ولا يمكن تكرارها, وبالتالي تصبح صالحة لأن تكون بصمة مميزة للشخص, ويتم تسجيل بصمة عين الشخص بواسطة جهاز يعمل على تسليط الأشعة على الأوعية الدموية في العين, حيث يجلس الشخص أمام الجهاز وعيناه مفتوحتان فيلتقط الجهاز البصمة .

6. بصمة الشفتين: تعتبر الشفاه أسلوبا حديثا من أساليب تحديد الشخصية, ولقد توصل إلى اكتشافها الباحث **Moyen Snyder** سنة 1950 الذي أكد أن شفاه الإنسان تعلوها تشققات وخطوط متشابكة وتجاعيد تختلف من شخص إلى آخر, ومن ثم قد نجد في مسرح الجريمة طبقة شفاه على كوب أو فنجان, أو على خطاب كتوقيع من امرأة فتظهر الطبقة بأحمر الشفاه. وترفع هذه الطبعة بالتصوير وتكبر العينة وتستعمل في التحقيق الجنائي من خلال مضاهاة البصمة المكشوفة ببصمات شفتي المشتبه فيهم.[1]

الفرع الثاني: كيفية رفع البصمات من مسرح الجريمة

إن تخلف البصمة في مسرح الجريمة أمر وارد لذا كان واجبا على فريق خبراء مسرح الجريمة البحث عن مختلف البصمات بالمكان, إذا كانت البصمة ظاهرة للعين فيجب على الخبير ألا يسرع في استعمال المساحيق لرفعها, لأن مثل هذه البصمات تكون محتوية على كمية وافرة من المواد الدهنية, فمن الأفضل تصويرها مباشرة لضمان سلامتها مع تسليط الإضاءة الملائمة.

[1]- هشام عبد الحميد فرج : نفس المرجع . ص 545

أما إذا كنا بصدد بصمات خفية فلابد لإظهارها من استعمال مساحيق معينة, مثل كلوريد الصوديوم, المنغنيز, أو مسحوق الأنثراسين إذا كانت البصمة على سطح ملون, أو حتى إظهارها بواسطة تفاعلات كيميائية مثل محلول نترات الفضة وبخار اليود, وبعد إظهارها تأتي عملية الرفع بواسطة شريط شفاف يثبت إلى جانب البصمة المظهرة ثم يمدد فوقها بعناية بعدها ينزع لتكون ذرات المسحوق قد التصقت بالسطح اللزج للشريط, بعدها يثبت الشريط على بطاقة. [1]

في حالة وجود جثة مجهولة الهوية بمسرح الجريمة، فتؤخذ بصمات أصابعها ولكن تتوقف سهولة هذه العملية على حالة الجثة. فإذا لم تصل حالتها إلى درجة التيبس الرمي، هنا تنظف الأصابع بالكحول أو بمحلول من الماء والصابون ثم تجفف جيدا ثم تطلى بحبر البصمة وتؤخذ بذلك بصمات الجثة. أما إذا كانت الجثة في حالة تيبس رمي فيقوم الطبيب الشرعي بتسهيل عملية خبير البصمات بكسر التيبس الرمي وهذا بفرد الأصابع بالتمرين العنيف أو بقطع وتر العضلة أو قطع الأصابع نفسها ثم أخذ البصمات على الطريقة السابقة. أما إذا كنا بصدد جثة انتشلت من الماء أو أصبحت على درجة متقدمة من التحلل الرمي، هنا يتم نزع الجلد المغطي للكف والأصابع ويوضع في محلول الفورمالين بتركيز **20%** لمدة ساعتين على الأقل، بعدها يقوم الخبير بلبس جلد الأصابع على شكل قفازات وتؤخذ البصمات عاديا بالطريقة السابقة. أما إذا كان التعفن تاما فيتم تصوير البصمات بواسطة الأشعة السينية [2] .

يتم حفظ البصمات المأخوذة في ذاكرة الكمبيوتر الذي يتولى تصنيفها ووضع التقسيمات الفنية لها ومضاهاتها مع البصمات المخزنة في ذاكرة الكمبيوتر ﴿نظام **AFIS** لحفظ واسترجاع بصمات الأصابع﴾، وقد تكون المضاهاة مع بصمات المشتبه فيه وهذا بالبحث في المميزات الشخصية لكل بصمة، فقد تمكن من معرفة مهنة

[1]- هشام عبد الحميد فرج ، المرجع السابق ، ص 54.

2- بوزرزور فاطمة : نفس المرجع . ص 52

الشخص من خلال الآثار والخدوش التي تتميز بها بصمته، وقد استقر رأي علماء البصمات في معظم دول العالم على وجوب توافر **12** علامة مميزة على الأقل لإثبات التطابق بين بصمتين.

إن البصمات ولوقت طويل كانت السلاح الذي أشهرته الشرطة العلمية في وجه المجرمين ، ورغم ظهور أدلة جديدة في مجال البحث الجنائي تفوقها أهمية كالبصمة الوراثية، إلا أنها لم تتراجع ولازالت تعتبر من أهم الأدلة الجنائية في الإثبات، وإن اكتشاف الجديد من الأدلة لا يقلل من قيمتها. [1]

الفرع الثالث : أهمية بصمات الأصابع بالنسبة للتحقيق

تكتسب بصمات الأصابع أهمية بالنسبة للتحقيق ذلك لأنها تعين المحقق في الاستدلال على سوابق المجرمين والوقوف على تاريخهم الإجرامي من خلال احتفاظ الجهات ذات العلاقة بالتحقيق ببصمات أصابع المجرمين الذي يمكن عند أخذ بصمة أصابع المجرم مقارنتها بهذه البصمة. كذلك تفيد في الإستعراف على المجرمين عند العثور على بصمات لهم في مسرح الجريمة ذلك لأن البصمة دليل قاطع على وجود صاحبها في المكان الذي وجدت فيه البصمة, كما يمكن الإستعراف على شخصية الجاني عن طريقها من خلال وجودها على الأشياء التي أمسكها أو استعملها لاقتراف جريمته. ويؤكد ذلك ما توصل إليه العلم في هذا المجال إلى عدم وجود شخصين لهما بصمتين متماثلتان.

ولا تقتصر أهمية بصمات الأصابع على أنها الوسيلة التي يمكن من خلالها التعرف على شخصية الجاني فحسب, بل حتى بالنسبة للتعرف على شخصية المجني عليه إذا كان مجهولا, أو أن الجاني قد شوه وجه المجني عليه حتى لا يمكن التعرف عليه.

[1]- محمد حماد مرهج الهيتي ، المرجع السابق ، ص 191

المطلب الثاني : طبعات الأسنان

تظهر آثار الأسنان إما على شكل علامات عض على جسم المجني عليه, وفي بعض الجرائم كما هو الشأن في الجرائم الجنسية, كالاغتصاب والمواقعة بالإكراه, أو في صورة علامات في بعض الأطعمة والمأكولات كالفاكهة, والحلوى, أو في صورة علامات على جسم الجاني نتيجة مقاومة المجني عليه له, وكثيرا ما تكون علامات العض مميزة لدرجة يمكن معها التعرف على الجاني, بالأوضاع الترابطية للأسنان والمسافة فيما بينها وكذلك البروز الظاهر على حافات الأسنان والأخاديد والمثلمات الموجودة على الأسنان الأمامية والخلفية, حيث تختلف من شخص إلى آخر, وعلى ضوء ذلك سنتطرق إلى أنواع آثار الأسنان ثم كيفية رفع هذه الآثار وأخذ بصمات أسنان المشتبه فيه وأخيرا نتطرق إلى دور هذه الآثار في التحقيق الجنائي.

الفرع الأول: أنواع آثار الأسنان

تشمل آثار الأسنان: الأسنان الطبيعية وآثار الأسنان الاصطناعية. ويمكن تصنيف آثار الأسنان استنادا إلى الشكل الذي تتواجد عليه وعمق تأثيره إلى ثلاث أنواع.

أولا: بصمات الأسنان السطحية وهي التي تتركها الأسنان على سطح الجسم وتترك تمزقا بسيطا بمعنى أنها غير نافذة إلى ما تحت سطح الجلد, وتتميز بأن لونها على الجلد أحمر يميل إلى السمرة كلما مضى وقت على حدوثها.

ثانيا: بصمات الأسنان الغائرة وهي التي تنفذ إلى الطبقة ما تحت الجلد كما أنها تترك أثرا انطباعيا يدل على حجمها.

ثالثا: آثار بصمات أسنان قاطعة وهي الآثار التي تحدثها الأسنان التي تقطع الجسم أو اللحم وتتميز عن سابقتيها بأن

الجزء الذي يقطع يحفظ شكل الأسنان.

الفرع الثاني: كيفية رفع آثار الأسنان وأخذ بصمات أسنان المشتبه فيهم

عند العثور على آثار الأسنان على شكل عضة آدمية على جسم المجني عليه يتم رفع هذه الآثار إذا كانت غير غائرة بأخذ صورة فوتوغرافية لها ثم مقارنتها مع صورة فوتوغرافية مأخوذة لأسنان المشتبه فيه, أما إذا كانت العضة على أشياء أخرى كالمأكولات الصلبة فيتم رفعها بعمل قالب, ثم يصور هذا القالب ويقارن مع صورة أسنان المشتبه فيه, وتكون المقارنة من حيث دوران الفك شكله وقياسه, وكذا حجم الأسنان مقاساتها وترتيبها والفجوات التي بينها. أما كيفية أخذ بصمات أسنان المشتبه فيهم فيتم وفق الخطوات الآتية:

1. تنظيف السن, أو مجموعة الأسنان التي يراد أخذ أثرها وذلك باستخدام فرشاة ومحلول الجلسيرين.

2. استحضار مادة مرنة متماسكة مناسبة لعمل قالب, ويستحسن أن تكون من مادة شمع عسل النحل, ويتم ترطيبه بالماء, أو بأي مادة أخرى [1] .

الفرع الثالث: دور آثار الأسنان في التحقيق الجنائي

إن لآثار الأسنان التي يتم العثور عليها في مسرح الجريمة دور كبير في الإثبات الجنائي ويعود ذلك إلى ما تتميز به بصمات الأسنان من صفات, الاستمرارية وعدم القابلية للتغيير لفترات طويلة خاصة عندما يبلغ الإنسان مرحلة معينة من العمر"بعد استبدال الأسنان اللبنية بالأسنان الدائمة" يثبت فيها شكل الأسنان طول حياة الإنسان, ما لم يطرأ عليها طارئ عرضي أو مرضي, ويعتمد الإثبات عند العثور على هذه الآثار على أوضاع الأسنان ذاتها, وشكلها وعلى الأوضاع الترابطية بين الأسنان وما بينها من فجوات وكذلك اتساعها.

1- محمد حماد مرهج الهيتي: نفس المرجع . ص 191

كما أن للأسنان أهمية كبرى في التعرف على ضحايا الكوارث الكبرى كالانهيارات والزلازل والحرائق, لأن الأسنان هي أكثر أعضاء الجسم صلابة وتحملا للحرارة وعصيانا للتدمير, ويتم فحصها من قبل طبيب أسنان بواسطة عدة أنواع من الأشعة كالأشعة فوق البنفسجية التي تسمح بإظهار الكثير من البيانات, كإظهار الضرس الناقص في الطقم, وهل كان ذلك النقص نتيجة سقوط طبيعي للضرس أو عن طريق الخلع, كما تظهر الأسنان الاصطناعية معتمة بعد تسليط هذه الأشعة ومن ثمة تظهر الترميمات التي خضعت إليها الأسنان كذلك. وقد يصل هذا الفحص إلى درجة تحديد عمر الشخص من خلال تغيير الأسنان اللبنية وكذا نمو الأسنان الأخرى, كما يمكن معرفة عاداته كالتدخين مثلا والمشروبات الكحولية التي قد تترك أثرا واضحا على الأسنان, كما تسمح بتحديد حرفة الشخص كالذين يمارسون حرفة صناعة الأحذية والخياطين تتساقط وتتكسر بعض أسنانهم لاستعمالهم لها في شد الخيوط وقطع الجلود, فكل هذا يؤدي إلى تحديد هوية الشخص والتعرف عليه [1] .

الفرع الرابع : آثار الأقدام

إن آثار الأقدام هي أكثر الانطباعات التي تشاهد في مسرح الجريمة أو بالقرب منه حيث تتكون آثار الأقدام بالموقع عندما تتلوث القدم العارية أو الحذاء ببعض المواد الغريبة أو الدهون أو الأتربة أو عندما تضغط القدم العارية أو الحذاء على مادة قابلة للتشكل مثل الطين, لهذا سنتطرق إلى تعريف آثار الأقدام أولا ثم رفع آثار طبعات الأقدام ثانيا ثم كيفية مقارنة آثار الأقدام ودور هذه الآثار في التحقيق الجنائي ثلاثا.

أولا: تعريف آثار الأقدام وأهميتها

للقدم خمسة أصابع وكل أصبع يتركب من ثلاث سلاميات ما عدا الأصبع الأكبر فإنه يتركب من سلاميتين, وتحت كل سلامية أمامية وسادة تلتقي مع الأرض عند

1- بوزرزور فاطمة : نفس المرجع. ص 64

المشي وهي من جلد ونسيج خلوي. أما عن آثار الأقدام فيعرفها البعض على أنها "شكل القدم مطبوعا على جسم قابل للتأثر مسته قدم إنسان كأثر لقدم الجاني على الأرض الرملية أو الطينية اللينة أو على التراب الناعم الموجود على الخشب أو البلاط أو الحديد, أو كانت القدم مبللة أو ملونة فينطبع أثر القدم على الأجسام القابلة للتأثر بها أو التكون عليها كالبلاط والخشب والورق" [1] .

ويتضح من أثر القدم وشكله ما إذا كان الجاني ينتعل حذاءا أم كان حافيا, ففي الحالة الأولى يمكن الوصول إلى معرفة شكل الحذاء ونوعه ومهنة صاحبه, حيث أن هناك أحذية تحمل في نعلها رسوما وأشكالا معينة تميزها عن غيرها, كما هو الحال في أحذية الجنود والعساكر إذ يوضع في أسفل الحذاء عدة مسامير لوقايتها, أما في الحالة الثانية فتكون القدم حافية فالأثر الذي تتركه هو أثر البصمة أي أثر الحلمات البارزة.

أما أهمية آثار الأقدام فتكمن في أنه من شأنها أن تفتح الطريق أمام المحقق و التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

1. الاستدلال على الطريق الذي سلكه الجاني سواء عند دخوله إلى مسرح الجريمة أو عند خروجه منه من خلال تتبع هذه الآثار.

2. قد تشير آثار الأقدام إلى تعدد الجناة ومعرفة عددهم.

3. قد تشير الآثار إلى حالة الجاني إن كان حافيا أو ينتعل حذاء. كما من الممكن التوصل إلى الجاني من خلال نوع حذائه كما هو الحال بالنسبة لأحذية الجنود.

4. يمكن للمحقق أن يستدل من أثر الأقدام على حالة الجاني من خلال ملاحظة خط سيره وكذا معرفة إن كان واقفا أو يسير, كذلك إن كان الجاني سليما حيث تكون خطاه متزنة ومتساوية الأبعاد أو كان أعرجا أو مشلولا, ويظهر ذلك من اختلاف خطى القدمين أو كان أعورا ويظهر ذلك من خلال انحراف خط اتجاه السير إلى ناحية العين

1- محمد حماد مرهج الهيتي : نفس المرجع . ص 145

السليمة, أو إذا كان سكران أو مضطربا من خلال اضطراب الخطوات وتعرج خط الاتجاه.

ثانيا : رفع آثار طبعات الأقدام

يجب على خبير مسرح الجريمة بعد أن يعرف وقائع الحادثة أن يفكر في أي الطرق سلكها الجاني في ذهابه وإيابه وأي الأماكن وقف بالقرب منها. وعلى الخبير أن لا يهمل أي أثر موجود بمسرح الجريمة ولو اعتبره تافها, فإذا عثر على أثر قدم عارية فيتم رفعها بنفس طرق رفع بصمات الأصابع وهذا بعد تصويرها, أما إذا عثر على أثر قدم منتعلة والتي هي آثار ظاهرة وهي بدورها قد تكون غائرة أو سطحية بحسب طبيعة السطح الذي انطبعت عليه, فيتم رفعها بتقنيات مختلفة, حيث تبدأ أول مرحلة هي تصوير الأثر مع وضع مسطرة طوليا بجانبه ثم أخذ صورة عامة وأخرى مقربة,لأن بعض التفاصيل قد يتلفها صب القالب عليها وخاصة إذا كان الأثر على تراب أو رمل جاف. ولأهمية هذه الآثار لابد من استخدام المواد التي تصلح في عملية الرفع, ويجب أن تكون للمادة التي يتم عمل قالب منها خاصية التجمد, ويعتبر الجبس الباريسي من أكثر المواد استعمالا وأفضلها من طرف خبراء مسرح الجريمة للشرطة العلمية وهذا لنقائه ومتانته وملاءمته, لذا كان من الضروري أن يكون الجبس محفوظا في وعاء مغلق حتى لا يتأثر بالعوامل الجوية, وتتمثل الطريقة التي يتبعها عمليا خبراء الشرطة العلمية في رفع آثار الأقدام بواسطة هذا الجبس في النقاط التالية:

- إذا كان فوق الأثر ماء أو دماء فلابد من تجفيفه أولا بعناية وهذا بواسطة ماصة.
- يحاط الأثر بإطار من الصفيح أو أربع قطع خشبية أو معدنية على بعد حوالي **2** سنتيمتر من جوانب الأثر الأربعة, وتكون أطوالها أطول قليلا من الأثر بحيث تشكل القالب.

- يتم إعداد محلول الجبس الباريسي الذي نستعمله بوضع قدر من الماء يضاف إليه الجبس تدريجيا ويقلب جيدا مدة دقيقتين عل الأقل.
- يسكب المحلول على الأثر بحذر والأفضل استعمال ملعقة, فإذا ما غطي الأثر بالمحلول يقوي القالب بشرائح من الخشب ويستأنف سكب المحلول ثانية.
- يجف القالب بعد **5** دقائق ليأخذ شكل الأثر مباشرة لا يتم رفعه إلا بعد مرور نصف ساعة لضمان سلامته, بعد رفعه يجب التخلص من الأتربة العالقة به بواسطة فرشاة ناعمة, وفي الأخير تكتب عليه كافة المعلومات اللازمة من تاريخ رفع الأثر, مكان وجوده, واسم رافعه[27].

ثالثا : مقارنة آثار الأقدام ودور هذه الآثار في التحقيق الجنائي

تتم المقارنة بين القالب وبين أثر حذا أو قدم المشتبه فيه من حيث: نوع القدم (مقوسة, عادية, منبسطة) المقاسات والعلامات المميزة والخطوط الحلمية في القدم العارية (وجود **12** علامة تشابه من الخطوط الحلمية في الأثرين) مقارنة أثر الحذاء أي القالب بالحذاء نفسه من خلال مشاهدة شكل الحذاء ورسومات الكعب وأي أثر تآكل أو تمزق بالحذاء أو إصلاح قد تعرض له الحذاء.

أما بالنسبة لدور هذه الآثار في التحقيق الجنائي فيكمن في أنها قد تساعد جهات التحقيق للوصول إلى الجاني أو الجناة وذلك عن طريق اختلاف أشكال آثار الأقدام بمسرح الجريمة, والمواصفات الخاصة بهذه الآثار سواء كانت الأقدام حافية أو منتعلة الأمر الذي يفيد على الأقل في تضييق دائرة الاتهام في فئة معينة ولكن رغم ذلك تبقى هذه الآثار مجرد قرينة قانونية ضد المتهم في حالة ما إذا تم العثور عليها في مسرح الجريمة وتحتاج إلى أدلة أخرى إلى جانبها حتى تكون أكثر حجية في الإثبات.

خاتمة

خاتمة:

من خلال كل ما سبق ذكره في هذه الدراسة يظهر أن المجتمع يبقى دائما مهددا من طرف الخارجين عن القانون وذلك بدليل الجرائم التي ترتكب يوميا في حياتنا, والتي هي على مستوى عالي من الخطورة نظرا لتطور وسائل ارتكاب الجرائم اعتمادا على التطور العلمي والتكنولوجي الذي تشهده البشرية, الأمر الذي أدى بالمقابل بالباحثين والدارسين في هذا المجال التفكير في اللجوء إلى كل ما يفيد في التحقيق ومن بين هذه الأساليب التي اعتمدها جل المحققين في مجال الإجرام وفي معظم دول العالم خاصة منها الدول المتطورة, وهي الإعتماد على مسرح الجريمة الذي يتم ارتكاب فيه الفعل المجرم أو كل ما له علاقة بتنفيذ السلوك المجرم من خلال الانتقال إليه بمجرد وقوع أو العلم بجريمة ما خاصة إذا كانت تشكل خطورة على المجتمع برمته, والقيام بمعاينة المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة والمحافظة على هذا الأخير, لهذا نجد المشرع الجزائري كغيره من المشرعين قد ألزم القائمين بالبحث والتحري عن الجرائم ومرتكبيها وهم ضباط الشرطة العلمية بالانتقال بمجرد وقوع جريمة خاصة الخطيرة منها وفي الجنايات إلى مسرح الجريمة واتخاذ الإجراءات اللازمة وكذا انتقال وكيل الجمهورية وحتى قاضي التحقيق إن أمكنه ذلك.

ولاشك أن معاينة مسرح الجريمة يؤدي إلى العثور إلى آثار مادية قد تكون واضحة وقد تكون دقيقة أو حتى مجهرية لا يمكن رفعها والاستفادة منها إلا بالرجوع إلى الأخصائيين الفنيين والاستعانة بهم وحتى انتقالهم إلى مسرح الجريمة وكل هذا ضمانا للمحافظة على هذه الآثار التي يمكن أن تعتبر دليل في الإثبات أو ما يسمى بالدليل العلمي هذا الأمر أدى إلى إنشاء أجهزة متخصصة في هذا المجال وهي ما يسمى بمخابر الشرطة العلمية وهي المكلفة بهذه المهام. ومن بينها دراسة الآثار المتحصل عليها سواء كانت آثار بيولوجية وهي التي يكون لها علاقة بجسم الإنسان أو المتخلفة عنه سواء كانت من الجاني أو المجني عليه كآثار الدماء مثلا, أو آثار الطبعات التي تترك في مسرح الجريمة أو حتى على جسم

المجني عليه أو الجاني وكذلك آثار كل الأشياء التي يمكن أن يستعملها الجاني في جريمته أو يخلفها في مسرح الجريمة ومن أهمها الأسلحة النارية... وكل هذه الآثار يقوم الخبراء الفنيين برفعها وإجراء الدراسات اللازمة وهي دراسات علمية وفنية دقيقة جدا تتطلب أجهزة وآلات علمية متطورة جدا. وأمام هذه الأدلة العلمية لا يمكن تفنيدها إذا جاءت في تقرير الخبير حتى من طرف القاضي وإلا كان ذلك إخلالا بحق الدفاع وفي حالة دحضها يستلزم الأمر الاستعانة بخبير آخر من أهل الخبرة .

ومن خلال كل ما تم ذكره يمكن القول أن ارتكاب جريمة مهما أحكم مرتكبها تخطيطها وتدبيرها وتنفيذها إلا أنه لا وجود للجريمة الكاملة يستحيل معها العثور على فاعليها فلابد من وجود آثار في مسرح الجريمة تساعد على كشف غموض الجريمة, ومع التسليم بأنه قد وقعت جرائم كثيرة محكمة التخطيط والتنفيذ إلا أنه لابد من وجود خطأ ما هنا أو هنالك يكون بداية الخيط لكشف غموض الحادث, كل هذا يتم التوصل إليه من خلال معاينة مسرح الجريمة وهنا يظهر الدور الذي تلعبه هذه المعاينة في كشف الحقيقة أو على الأقل توجيه القائم بالتحقيق إلى الطريق الصحيح الذي يؤدي إلى الوصول إلى الفاعلين الحقيقيين .

ورغم هذه الأهمية القصوى لمعاينة مسرح الجريمة إلا أنه من الجانب العملي فإن القائمين بالتحقيق لا يولون أهمية قصوى لمسرح الجريمة والمحافظة على الآثار التي يتم العثور عليها وإجراء المقارنة بينها, وحتى بالنسبة للإمكانيات المتاحة والأجهزة التقنية المخصصة غير متوفرة لهم والتي تفتقر إليها المصالح المكلفة بهذه المهام بدليل قلة المخابر العلمية للشرطة العلمية وهي مخابر جهوية يستحيل عليها تغطية كافة الولايات مقارنة مع عدد الجرائم المرتكبة, وحتى بالنسبة للأساتذة والباحثين في مجال القانون لم يتناولوا هذا الموضوع بالدراسة خاصة الجزائريين بدليل قلة المراجع والمصادر وفقر معظم المكتبات لكتب تتعلق بهذا الموضوع مما يجعل الباحث فيه تواجهه صعوبات في ذلك, وحتى بالنسبة للمشرع فإنه اكتفى بالنص على الانتقال الفوري لمكان الحادث لكنه لم ينضم

في نصوص قانونية كيف تتم هذه المعاينة أو حتى كيفية التعامل مع آثار مسرح الجريمة كما لم يبين القوة الثبوتية لهذه الأدلة رغم دقتها ومصداقيتها .

إضافة إلى ما تم ذكره فإن تقدير القوة الثبوتية للدليل تترك في مرحلة المحاكمة إلى قناعة القاضي وهذا ما كرسته المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية, والتي تساوي بين الدليل العلمي بصفة عامة وبين باقي الأدلة الأخرى من شهادة شهود واعتراف وغيرها. وهذا الاتجاه يجعل القوة الثبوتية للدليل العلمي مشكوك فيها, الأمر الذي يؤثر على الحكم في القضية بالإدانة أو بالبراءة.

وفي الأخير يجدر لفت الانتباه إلى أن معاينة مسرح الجريمة له أهمية ولطالما أدت إلى كشف جرائم في غاية الغموض ومعرفة مرتكبيها الأمر الذي يؤدي إلى القول فعلا أن "مسرح الجريمة هو الشاهد الصامت على الجريمة ومستودع سرها".

قائمة المراجع

قائمة المراجع.

المؤلفات:

- د/ حسين شحرور: " الأسلحة النارية في الطب الشرعي" الطبعة الأولى . 2004 .
- د/ محمد حماد مرهج الهيتي: " الموسوعة الجنائية في البحث والتحقيق الجنائي" . الأدلة الجنائية المادية . مصادرها, أنواعها, أصول التعامل معها. 2008
- د/ مصطفى محمد الدغيدي: " التحريات والإثبات الجنائي" 2008
- عبد الله أوهايبية: " شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري" . التحري والتحقيق . دار هومة 2006.
- هشام عبد الحميد فرج: " معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء والنيابة والمحاماة والشرطة والطب الشرعي" . الطبعة الأولى . مصر نوفمبر 2004.
- أ/ محمد حزيط: " مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري" . الدعوى العمومية والدعوى المدنية أمام القضاء الجزائي . إجراءات البحث والتحري . التحقيق القضائي . جهات الحكم الجزائية . الطعن بالنقض أمام المحكمة العليا . الطبعة الأولى 2006 . دار هومة للنشر.
- طارق إبراهيم الدسوقي عطية: مسرح الجريمة في ضوء القواعد الإجرائية الأساليب الفنية، دار الجامعة الجديدة، طبعة 2012 ،

المذكرات والمقالات:

- بوزرزور فاطمة: " الشرطة العلمية ودورها في إثبات الجريمة" مذكرة نهاية الدراسة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء, الدفعة السادسة عشر.
- خلف الله عبد العزيز: " إجراءات البحث الفني والتقني بمسرح الجريمة" , مجلة الشرطة الجزائر عدد 70 , ديسمبر 2003 .

القوانين :

- أمر رقم 06/97 المؤرخ في 21 يناير 1997 المتعلق بالعتاد الحربي والأسلحة والذخيرة.
- الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 هـ الموافق لـ 08 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري المعدل والمتمم.

الفهرس

إهداء

شكر و عرفان

المقدمة.....01

الفصل الأول: الايطار المفاهيمي للمسرح الجريمة 07

المبحث الأول: ماهية مسرح الجريمة.....08

المطلب الأول: تعريف مسرح الجريمة.....08

الفرع الاول : الجرائم التي لها مسرح جريمة.....11

الفرع الثاني : أهمية مسرح الجريمة.....13

المطلب الثاني : نطاق مسرح الجريمة 15

الفرع الأول: النطاق الشخصي لمسرح الجريمة المجني عليه 15

الفرع الثاني: النطاق المكاني لمسرح الجريمة 18

الفرع الثالث: النطاق الزماني لمسرح الجريمة 21

المبحث الثاني: وسائل وكيفية التعامل مع مسرح الجريمة.....23

المطلب الأول: مدلول المعاينة.....23

الفرع الاول : الانتقال إلى مسرح الجريمة.....27

الفرع الثاني: سرعة الانتقال إلى مسرح الجريمة.....28

الفرع الثالث: التحفظ على مسرح الجريمة.....29

الفرع الرابع: انتقال خبراء الشرطة العلمية.....30

المطلب الثاني : وصف مسرح الجريمة.....33

الفرع الأول: الوصف الكتابي لمسرح الجريمة.....33

الفرع الثاني: تصوير مسرح الجريمة 34

الفرع الثالث: الرسم التخطيطي لمسرح الجريمة.....36

الفصل الثاني: آثار مسرح الجريمة ودورها في التحقيق الجنائي.....39

المبحث الأول: الآثار البيولوجية 41

المطلب الأول: البقع الدموية وآثارها 41

الفرع الأول: ماهية البقع الدموية 42

الفرع الثاني: إجراءات رفع البقع الدموية والعامل المؤثرة عليها.....46

الفرع الثالث: القيمة القانونية للبقع الدموية.....49

الفرع الرابع: قوة البقع الدموية في الإثبات الجنائي. 50

المطلب الثاني: العرق 51

الفرع الأول: أثر العرق في تكوين بصمات الأصابع والكف والقدمين.....51

الفرع الثاني: أثر العرق في تكوين رائحة الشخص.....53

الفرع الثالث: أثر العرق في النمو البكتيري.....54

الفرع الرابع : إفرازات الجسم الأخرى.....54

المبحث الثاني: آثار الطبعات.....63

المطلب الأول: البصمات.....63

الفرع الأول: ماهية البصمات 63

الفرع الثاني: كيفية رفع البصمات من مسرح الجريمة.....67

الفرع الثالث: أهمية بصمات الأصابع بالنسبة للتحقيق 69

المطلب الثاني: طبعات الأسنان.....70

الفرع الأول: أنواع آثار الأسنان.....70

الفرع الثاني: كيفية رفع آثار الأسنان وأخذ بصمات أسنان المشتبه فيهم.....71

الفرع الثالث: دور آثار الأسنان في التحقيق الجنائي 71

الفرع الرابع : آثار الأقدام.....72

خاتمة.....77

قائمة المراجع.....81

مـلخص مذكرة الماستر

من خلال هذه الدراسة يظهر أن المجتمع يبقى دائما مهددا من طرف الخارجين عن القانون وذلك بدليل الجرائم التي ترتكب يوميا في حياتنا, والتي هي على مستوى عالي من الخطورة نظرا لتطور وسائل ارتكاب الجرائم اعتمادا على التطور العلمي والتكنولوجي الذي تشهده البشرية, الأمر الذي أدى بالمقابل بالباحثين والدارسين في هذا المجال التفكير في اللجوء إلى كل ما يفيد في التحقيق ومن بين هذه الأساليب التي اعتمدها جل المحققين في مجال الإجرام وفي معظم دول العالم خاصة منها الدول المتطورة, وهي الإعتماد على مسرح الجريمة الذي يتم ارتكاب فيه الفعل المجرم أو كل ما له علاقة بتنفيذ السلوك المجرم من خلال الانتقال إليه بمجرد وقوع أو العلم بجريمة ما خاصة إذا كانت تشكل خطورة على المجتمع برمته, والقيام بمعاينة المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة والمحافظة على هذا الأخير, لهذا نجد المشرع الجزائري كغيره من المشرعين قد ألزم القائمين بالبحث والتحري عن الجرائم ومرتكبيها وهم ضباط الشرطة العلمية بالانتقال بمجرد وقوع جريمة خاصة الخطيرة منها وفي الجنايات إلى مسرح الجريمة واتخاذ الإجراءات اللازمة وكذا انتقال وكيل الجمهورية وحتى قاضي التحقيق إن أمكنه ذلك.

الكلمات المفتاحية:

1/.مسرح الجريمة 2/ المعاينة 3/. بصمات 4/. الجريمة

Abstract of The master thesis

Through this study, it appears that society always remains threatened by outlaws, as evidenced by the crimes that are committed daily in our lives, which are at a high level of danger due to the development of the means of committing crimes depending on the scientific and technological development witnessed by humanity, which in turn led researchers Students in this field think about resorting to everything that is useful in the investigation, and among these methods adopted by most investigators in the field of crime and in most countries of the world, especially developed countries, is the reliance on the crime scene in which the criminal act is committed or everything related to the implementation of the crime. Criminal behavior by moving to it as soon as a crime has occurred or knowledge, especially if it poses a danger to society as a whole, and inspecting the place where the crime was committed and preserving the latter. The scientific police shall move as soon as a special crime is serious and in felonies to the crime scene and take the necessary measures, as well as the transfer of the public prosecutor and even the investigative judge if He could.

key words:

1/ Crime Scene 2/ Preview 3/. 4/ fingerprints. the crime